

## تحدي بن غفير في الأقصى.. قياس رد الفعل الفلسطيني للأخطر ضما وتهويدا!

كتب حسن عصفور/ لم يبق فصيل فلسطيني، او مؤسسة رسمية وشبه رسمية، لم تطلق كمية من التحذيرات والتهديدات، فيما لو أقدم الإرهابي الوزير في الحكومة الفاشية المكثفة إيتمار بن غفير، باقتحام الحرم القدسي، بعدما انتقل من المعارضة الى الحكم، ليصبح أول وزير منذ 2000، يقوم بذلك بعد محاولة الإرهابي الراحل شارون، التي كانت شرارة المواجهة الكبرى.

زيارة بن غفير، تمت باتفاق كامل مع رأس الطغمة الحاكمة نتنياهو وجهاز الشاباك، بعد تقييم أمني وسياسي، وفقا لما قالت وسائل إعلام عبرية، وبتأمين حماية كامل من جهاز الشرطة الذي بات تحت قيادته، فقام بما "وعد" ناخبيه".

المشهد الاقتحامي تم بهدوء كامل، في غياب أي حضور فلسطيني، خلافا لما كان سابقا، حيث يواجه بغضب وأحيانا اشتباكات داخل الحرم المقدس وطنيا ودينيا، ولكنها مرت خلافا للمتوقع، انتظارا واتكالا لما هو قادم من هناك صاروخا.

وكي لا تمر المسألة بأنها "زيارة" إعلامية – إعلانية وانتهت، لترضية جمهوره الكاره للفلسطيني، فالحقيقة الخطرة، ان "الحدث البن غفيري"، ليس سوى خطوة أولى من الشروع العملي في تنفيذ الخطوط العريضة لحكومة "الرباعي الفاشي"، والتي تم نشرها ولم تعد سرية أبدا.

الخطوة البن غفيرية هي أول رد مباشر، على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول طلب رأي "العدل الدولية" بماهية الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، ورسالة مبكرة لما سيكون لاحقا، في حال تمت الإحالة والمناقشة.

خطوة بن غفير، ترسيخ لما أعلنته حكومة نتنياهو، بأن القدس والضفة الغربية هي جزء من "ارض إسرائيل"، ولا أحد يملك القدرة على معاقبتها على أفعالها في هذا الأرض، وأن مسألة القدس والحرم والبراق جزء مما تراه تلك الحكومة.

خطوة بن غفير، مقدمة عملية لقياس رد فعل الفلسطينيين على ما هو أكثر خطورة في المستقبل القريب، وقبل بدء مناقشة "العدل الدولية"، بالذهاب العملي في تنفيذ إجراءات ضم أرض الضفة والقدس، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها.

خطوة سياسية حسابية في المقياس العام، تمثل نقطة ارتكاز رئيسية للمشهد القادم، والتي عليها سيكون معيارا لرسم "خرائط المنطقة" ليس جغرافيا فحسب، بل وسياسيا، وخاصة في إعادة تقسيم الضفة والقدس الى "محميات" تحت الحكم الإسرائيلي.

المسألة المركزية لما بعد خطوة بن غفير، هل حقا هناك قدرة فلسطينية عامة، بمواجهة مشروع حكومة نتنياهو حول الضم والتهويد، أم أنها "تهديدات" سيذهب ريحها مع كل كل خطوة يتم تنفيذها، من خطوط الحكومة الرباعية الجديدة. ما بعد الخطوة، ستبدأ رحلة "الاتصالات المتشعبة"، تحت عنوان منع الذهاب الى "التفجير الكبير"، واعتبار الحدث البن غفيري، مضى وانتهى، والمطلوب محاصرة ما سيكون وليس ما كان.

هل سيكون التهديد بالضم وتنفيذ الخطوط العريضة لحكومة الرباعي الفاشي، أداة مساومة تستخدمها الولايات المتحدة، وابتزاز الرسمية الفلسطينية بوضع معادلة سياسية جديدة، وقف الإجراءات من الطرفين، أي تأجيل الذهاب الى العدل الدولية والجنائية الدولية مقابل تأجيل إجراءات الضم القانوني العلني.

المناورة السياسية مكشوفة جدا، فيما وراء "الخطوة البن غفيرية"، بأنها خطوة مباشرة لقياس رد فعل قادم لما هو أكثر خطورة سيتم تنفيذه، من الضم والتهويد، وفتح باب الفوضى العامة في الضفة الغربية، تمهيدا لمرحلة ما بعد عباس، والتي أطلقت أجهزة الاحتلال الأمنية شرارتها مبكرا.

غياب المواجهة الشعبية عن مظهر الاقتحام، مؤشر اتكالي حول ما سيكون رد فعل صاروخي، تكرارا لما حدث مايو 2021، مؤشر لا يقل خطورة عن الخطوة ذاتها، استبدال فعل الفعل المباشر بفعل منتظر محدود الأثر والتأثير ينتهي بانتهاء وقفه، لمصلحة العدو كما حدث منذ 2008 وحتى آخرها مايو 2021، فما تلاها كان ربح سياسي للعدو، وربح للانفصال وتعميقه.

"الخطوة البن غفيرية" فعل لفرض "استسلام رسمي فلسطيني" لمشهد التغيير الحكومي في دولة الكيان العنصري... وترسيخ كامل لفصل وانفصال بين جناحي "بقايا الوطن"، وإعلاء مصلحة الحكم على المواجهة.

السؤال، هل سيتم تغيير جدول أعمال الرسمية الفلسطينية، بتنفيذ خطوة واضحة محددة، بسحب الاعتراف بدولة الكيان، ووقف التنسيق الأمني معها، تمهيدا للخطوة التالية... أم تواصل عملها كما هو ثابت دون مستجد طارئ.

الرد "الصاروخي الحقيقي" على ما حدث يكون بتنفيذ خطوات باليد الوطنية وليس انتظارا لـ "صاروخ فارغ" الهدف الوطني..دونه سلاما الى حين ولادة جديد يواصل حمل راية الوطنية الفلسطينية.

ملاحظة: غريب انه لم يرن جرس الرئيس محمود عباس من أي طرف ما، بعد انزلاق الكلام والتهديدات..حتى الاعلام العبري تجاهل رد الرسمية وأبرز رد الانفصالية..مع انه عارف انها صارت حركة برم مش أكثر..فكروا ليش يا فريق المقاطعة!

تنويه خاص: قصف مطار دمشق المتتالي رغم الحديث عن مظلة حماية جوية..بيكشف أنه هناك "ثغرة ما"..ورسالة هدفها خارج حدود سوريا..مساومات من تحت الميه وفوقها!

### **سخرية شعبية فلسطينية نادرة من بيانات فصائلية بعد حماقة بن غفير!**

كتب حسن عصفور/ محطة العدوانية الجديدة في اقتحام المقدس الوطني والديني، المسجد الأقصى، من قبل أحد رؤوس الفاشية المستحدثة الحاكمة في دولة الكيان إيتمار بن غفير، كانت الخبر الأبرز وطنيا، شعبيا، رسميا وفصائليا، الى جانب المحيط الإقليمي والدولي، خاصة وأنها جاءت لتكرار ما فشل به شارون سبتمبر (2000) في محاولة اقتحامية فتحت باب أوسع مواجهة دامت 4 سنوات.

وزاد الاهتمام الإعلامي بالحدث العدواني، ارتباطا بكمية البيانات والتهديدات التي صدرت فلسطينيا، من السلطة وأركانها، وحكومة حماس وفصيلها ومعها تحالفها، وما يسمى بـ "غرفة مشتركة" لأجنحة عسكرية غالبها مظهري، تهديدات لم تترك كلمة وعبرة لم تتطرق لها، ووعيد ناري الى ما يقارب العبارة

الشهيرة "تجوع يا سمك"، لو قام الإرهابي بن غفير بتنفيذ ما قال ويقتمح الحرم القدسي، أو تجاوز "الخط الأحمر".

وبكل استخفاف بما سبق، وما صدر وما كان، ذهب الفاشي الصغير ونفذ ما قاله، بعدما حصل على موافقة نتنياهو رأس الطغمة الحاكمة، وجهاز الأمن الداخلي المعروف بـ الشاباك، الذي طمأنه تماما بعدم وجود "خطر" ما بعد الاقتحام، ولن يتكرر ما كان يوما خلال "الزمن العرفاتي" سبتمبر (2000)، وسيمر الأمر بـ "هدوء وسلام" كاملين.

والحقيقة، أن ما قاله الجهاز الأمني لدولة العدو، ربما جاء أقل تقديرا مما حدث، من صفر رد فعل، وهو ما لم يحدث مطلقا مع أي اقتحامات سابقة، حيث المواجهة بشكل أو بآخر تكون حاضرة من المتواجدين دوما في المسجد الأقصى، أو المصلين فجرا، كما مرت الضفة وقطاع غزة بما يماثل ما كان في القدس، هدوءا مطلقا وزيارة "أمنة سالمة".

وسريعا، أعلنت ما تسمى بـ "الغرفة المشتركة" في قطاع غزة، وكان الاعتقاد أنها ستعلن خطة رد عسكري ممنهج، بصفتها "غرفة الأركان المسلحة" لا تقيم بالا للبيانات السياسية المكلفة بها "لجنة" تحمل مسمى آخر من الصعب كتابته في كل خبر أو مقال، فجاءت المفاجأة، ان "العسكر" تحولوا الى كلمنجية، مبررين أنهم لن يذهبوا الى أي خيار غير الكلام بعدما "نضجوا" في التفكير ولن يكونوا متسرعين، وسيأخذوا وقتهم للتفكير.. قبل "الانجرار" الى تكتيك العدو.

فيما ذهب إعلام حركة حماس الرسمي منه والحزبي (تمتلك عشرات الوكالات والمواقع والقنوات التلفزيونية والإذاعية) داخل الوطن وخارجه، الى جانب الوسائل المكتملة معها، خاصة القادمة من قطر، الى اعتبار أن تهديداتها أثمرت بأن يقوم بن غفير باقتحام الحرم القدسي "سرا" وتحت حماية الشرطة الاحتلالية، بينما لجأت قوى أخرى، الى تكرار تهديد ما قبل الاقتحام، وكأن الوعي قد غاب عنها.

وكانت السلطة الفلسطينية وإعلامها، (تملك 4 محطات تلفزيونية وعدد من الإذاعات ووكالات ومواقع)، يفوق ما لدول وكيانات، مشغول بتغطية الخبر، ولم يصدر أي موقف سوى بعد مرور ساعات ليكون الأمر وصفا وبكاء، حتى خرج بيان مساء يوم الغزوة البن غفيرية بقرار الذهاب الى مجلس الأمن، بعدما طالب

مسؤوليها أمريكا بتحمل مسؤوليتها، في لغة تبدو وكأن واشنطن هي "الراعي الرسمي" للسلطة الفلسطينية.

لعلها، المرة الأولى، التي تصبح مواقف الحزبيات والسلطة وحكومة حماس وغرفتها الخاصة والعامة، مجالاً للسخرية والتندر الشعبي، ما أجبر بعضهم إلى اللجوء لتبرير ما برروه، ولكنهم وقعوا في "سذاجة" مضاعفة، ما كشف سقوطهم في اختبار "الذكاء الاجتماعي" ليصبح المقدس لهم كيفية حماية "المصالح الحزبية وعجز الفصيل"، وليس مواجهة الفعل الاقتحامي، وخاصة تعبير كان هو الأكثر سخرية، بأن "المعركة" لن يفرضها العدو، بل وفق زمان ومكان تحدده هي، ما يعيد للذاكرة بيانات أنظمة عربية.

ومن باب المفارقات، ان الغزوة الاقتحامية البن غفيرية أنجبت فائدة سياسية، بفضحها "مكذبة الخطوط الحمر" ومعها خطوط كل الألوان، وكشفت عورة مدعين ثرثارين، بأن "الحزب – السلطة – الحكومة" مصالحا وامتيازات هي "المقدس الوطني"، وليس "القضية الوطنية" التي تحولت بالنسبة لهم إلى قاطرة جمع الامتيازات وتراكم الثروة بأشكالها المتعددة.

هل تكون "فضيحة البرم الكلامي" مقدمة لتغيير الوعي الشعبي، بأن فعل المواجهة بداية ونهاية "وثقافة الرد العرفاتي" لن يكون سوى من بين من لا يخافون على مصالح وامتيازات.. ولا ولاء لهم سوى قضية وطن كان يسمى فلسطين وسيبقى يسمى فلسطين.. وغيره غث والي زوال!

ملاحظة: حسن نصرالله الذي لا يستطيع الظهور تحت الشمس جنبنا، هدد دولة الكيان بـ"حرب ثانية" (الأولى برأيه 2006) لو تجاوزت الخط الأحمر في القدس.. مش قصتنا مكذوبته ورغبه.. لكنه تجاهل كلياً أطول مواجهة حدثت مع العدو من 2000 – 2004 بدأت من القدس ولأجلها، قادها واستشهد بها الخالد ياسر عرفات.. حقد فارسي من طراز جديد.. الانحطاط دائم!

تنويه خاص: لأول مرة من (100) سنة تفشل أمريكا في انتخاب رئيس لمجلس نوابها... الفشل كان خيراً ساطعاً.. يبدو أن "هيبة" الأمريكان تنزلق بسرعة زيادة عن التفكير... اللي صار مش حدث رقمي لكنه حدث سياسي بامتياز.. كل انكسار لهم ربح للناس!

## الحراك السياسي العام يحتاج "خربشة فلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ لم تكن عملية اقتحام الوزير الفاشي إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى يوم الثلاثاء 3 يناير 2023، حدثا عابرا، كما حاول البعض تمريرها، بل هي جزء من خطة الحكومة الجديدة برئاسة نتنياهو وتحالفه الرباعي، لفرض التهويد على أرض دولة فلسطين في الضفة والقدس، وبناء جدارها "الانفصالي" في قطاع غزة.

ما كان من رد فعل سياسي بياني عربيا ودوليا، والذهاب الى عرض المسألة الى مجلس الأمن عبر البوابة الصينية – الإماراتية، يمثل خطوة يمكن أن تكون بداية عمل تكاملي لتترك أثرها الحقيقي، لعرقلة المخطط التهويدي، دون أن تمنعه أو تلغيه لاحقا، ما لم ينتقل الأمر الى شكل جديد، وفرض آلية عمل نوعية مختلفة، تكاملية الأبعاد والفعل.

ما حدث موافقا، يسجل كقوة دفع يجب أن تكون لما يجب أن يبدأ من أرض فلسطين، وخاصة أن البيانات جميعها لم تقترن بأي خطوة فاعلة، يمكنها أن تترك المخطط المعادي، وأن يلمس مدى الضرر العملي على مصالحه المباشرة، أمنا، سياسة واقتصادا، وحضورا بات في المنطقة العربية.

نقطة الانطلاق نحو مشروع الردع العام لـ "الفاشية اليهودية المستحدثة" ومشروعها في الضم والتهويد، يبدأ من أرض فلسطين، قبل أي منطقة أخرى، فهي ودون سواها من يمكنه رسم ملامح الفعل والتأثير، خاصة مع وجود "حمية مطلقة" من الولايات المتحدة لدولة الكيان الاحتلالي، منعها تنفيذ أي قرار من الشرعية الدولية، وذلك ليس استنتاجا، بل واقعا منذ عام 1947، وحتى تاريخه.

منطقيا، وما قبل عقد مجلس الأمن الدولي جلسته مساء يوم 5 يناير 2023، لمناقشة عملية الاقتحام البن غفيرية للحرم القدسي، يجب أن تعيش الضفة والقدس حركة شعبية واسعة، تخرج في توقيت موحد لتكون "رصاصة" الانطلاقة الشعبية نحو المواجهة المفترض أن تكون، حضور شعبي في مراكز مدن وبلدات

الضفة والقدس، تحمل راية فلسطين وصورة القدس عاصمة الدولة الوطنية التاريخية والأبدية.

حضور شعبي موحد، يكون على رأس كل مسيرة منه، عضو من تنفيذية منظمة التحرير وقيادات فصائل العمل الوطني بعيدا عن ألوان راياتها، لتكون رسالة سياسية مختلفة الأبعاد، داخليا قبل خارجيا، أن الخطر القادم لن يمر مرورا كلاميا عابرا، حضور وتفاعل شعبي ورسمي سيتترك أثره مضاعفا من قوة التأثير عما سيكون من بيانات متوقعة، أي كان مضمونها، فما لفلسطين منها لا يوجد لقضية أخرى في كوكب الأرض.

الانتقال نحو تغيير "النمطية الرسمية" في المواجهة مع مخطط الفاشية اليهودية، والتي أعلنتها خطوط حكومتها، وأحد أبرز مكوناتها الإرهابي سموتريتش في عناصر نشرتها وسائل إعلام عبرية، لا تترك مجالاً للتفسير، فهي إطار العمل المتوقع لتلك الحكومة التي وصفها كثير من يهود العالم، بأنها الأخطر والأكثر يمينية في تاريخ الكيان.

لم يعد مجهولا، مخطط العدو القومي، فتفاصيله معلومة ومعلنة ولا سر بها، ونشرها كان جزء من محاولة قياس الفعل الفلسطيني قبل غيره، وما سيكون من خطوات تكاملية، بين الحراك الشعبي العام والخطوات السياسية المفترض أن تنطلق، في تكاملية الرد الوطني.

الانطلاقة الوطنية، يجب أن تكون شرارتها الجديدة من تعليق الاعتراف بدولة الكيان وفق اتفاق إعلان المبادئ، قبل أي خطوة أخرى، خاصة أن حكومات الكيان وبعد اغتيال رابين أوقفت عمليا اعترافها بمنظمة التحرير، بل وأنهت كليا جوهر الاتفاق بتهويده الصريح، ولذا فقرار التعليق سيكون خطوة تغيير في قواعد المواجهة، وأيضا قوة دفع لمطالبة الرسمية الفلسطينية، من الجامعة العربية والأشقاء العرب بتعليق العلاقة مع دولة الكيان، ووقف كل إجراءات تطبيعية الى حين التزام دولة الكيان بقرارات الشرعية الدولية، وعنوانها الاعتراف بدولة فلسطين وحدود أرضها.

لعلها فرصة ان يتم استخدام حركة "التطبيع" التي حدثت، رغم مراراتها الكبيرة، باتجاه معاكس وخاصة أن نتنها هو كثير الكلام عن "ما سيقوم به من اقتحام

المشهد العربي " دون أي قيمة للمشهد الفلسطيني، فكل خطوة تأديبية عقابية من دول "التطبيع" سيكون لها أثرا ذي أهمية خاصة، ورسالة الى سكان دولة الكيان، أن هناك ثمن بات عليكم أن تدفعوه من أجل الحصول على "السلام والأمن".

كل تأخير في تنفيذ قرارات فلسطينية تراكمت منذ عام 2012 وحتى تاريخه، سيكون عامل هروب عربي رسمي من القيام بخطوات ردع حقيقية ضد العدو وكيانه، لتستبدل بعبارات وبيانات تحمل كل أنواع "الرصاصة خال من الدسم التأثيري".

الحراك القادم، عربيا ودوليا سينتهي أثره بانتهاء الحدث، ما لم يقترن بشكل متواصل، مع "خربشة سياسية فلسطينية موحدة"، تكاملا بين الرسمية ودورها والمواجهة الشعبية للعدو فوق أرض الوطن.

ملاحظة: كريم يونس بعد 4 عقود من "أسره" قهرا..خرج يوم 5 يناير 2023 ليعلم أنه سيكون رسول حرية ووحدة وطن..رمز جسد حالة فلسطينية خاصة...أسير لم تلمس يوما أنه يبحث دورا ومكانة، لم يتاجر بثمن الحرية الذي دفع..كلمات كريم الأولى انه سيجوب أرض الوطن لكسر شوكة الانفصال..رسالة عشق وطن بلا مكياج...أهلا بك كريما خارج جدار السجن..رأس حربة في مسار حرية وطن.

تنويه خاص: مجددا يخرج مندوب كيان الإرهاب والعنصرية ليحتقر الأمم المتحدة ومجلسها...الطريف ان مندوب عن المنظمة العالمية ما تجرأ ينتقد كلام الفاشي "قردان"..طيب هيك جبن معقول يولد شجاعة ردع...صعب وكثير كمان!

## **حرق "البطاقات الامتيازية" ..ردا على قرار حكومة الفاشية اليهودية!**

كتب حسن عصفور/ بعدما فشل مجلس الأمن في اصدار بيان حول الجريمة الاقتحامية التي نفذها الإرهابي بن غفير للمسجد الأقصى يوم 3 يناير 2023، ومع غياب أي خطوة رادعه لها، فلسطينيا وعربيا، سارعت حكومة الفاشية



اليهودية باتخاذ خمسة قرارات وصفتها بـ "الثلث الردي" الأولى، سيئها ما هو أكثر كلفة وثماناً.

من بينها، قرصنة ما يقرب الـ(40) مليون دولار من المال الفلسطيني، ومنحه للفرق الاستيطانية الإرهابية في الضفة والقدس، وتجميد البناء في المنطقة (ج)، أي عمق التوسع في الضفة والتي تقارب 60% من مساحتها، ومطاردة المنظمات غير الحكومية – الأهلية، وهي خطوة تعتبر مستحدثة، بعد قرارات ضد عدد منها في زمن حكومة "الثلاثي ونصف" بقيادة بينيت – لايد، ووقف البطاقات الهامة، التي تمنح وفق الاتفاق المغتال لشخصيات لتسهيل الحركة، عن الفريق الخاص بمتابعة ملف تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول "ماهية الاحتلال" لدى محكمة العدل الدولية.

ملخص القرارات أنها بداية لما سيكون من ضم وتهويد، ومسارعة الخطى لترسيخ الوجود الاستيطاني، واستخدام المال الفلسطيني لدعم نشاطاتهم الإرهابية، دون أي اهتمام لكل ما صدر عن الرسمية الفلسطينية، بل تركتها تصدر صراخاً في واد عميق لن يسمع حتى صدها، ومضت في سبيل تطبيق خطوط مشروعها الذي أعلنته، قبل أيام، فلا وقت للجدل والكلام.

وكان لافتاً جداً، ان تقوم حكومة الفاشية اليهودية، بخطوة "نكية" عندما قررت التمييز في سحب البطاقات الهامة من "فريق متابعة قرار الشرعية الدولية"، دون سواهم، ولم تقترب أبداً من فريق "التنسيق العام" او مركزية حركة فتح، كي لا تحدث "ضجة" تنعكس رد فعل من قيادة الحركة التي تتحكم في مفاصل قرارات التنفيذية والسلطة الرسمية.

مفارقة التمييز بين مركزية فتح وغيرها، بعدم المساس بما لها "امتيازاً"، وكذا "فريق التنسيق العام" مع دولة الكيان العنصري، مدني وأمني، تمثل صفة خاصة، وترهيب مركز على جزء من مسؤولي العمل، في خطوة استباق "حربها العامة" باختيار شخصيات خارج الحماية الشعبية، وتقيس رد فعل "الرسمية الفلسطينية" عليها.

الصمت، والاستمرار في سياسة البكاء والشكوى، والقبول العملي بالقرارات سيكون أول خطوة تشجيعية لما سيكون، خاصة بعدما كشفت وسائل إعلام

عبرية، ان حكومة نتنياهو أبلغت "السلطة" بقرارها قبل الإعلان وذلك لحصر "رد الفعل" منها وعليها، وتلك "إهانة مضافة".

وكي لا نذهب بعيدا في "التمني السياسي" من الرسمية الفلسطينية، ونكرر الطلب بتنفيذ ما قاله الرئيس محمود عباس في خطابه سبتمبر 2022، او بعض من قرارات تعيد نشرها في كل لقاء او اجتماع، ولا تكف يوميا عن التهديد بالذهاب لتنفيذها، ولرفع الحرج عن عدم قدرتها تنفيذ أي منها، لغياب "القدرة الذاتية" لتحمل ما سيكون ردا من العدو، وخاصة أنهم "تكيفوا" مع البقاء ضمن دائرة "الشكاوى" وليس أكثر.

الطلب الجديد، لن يكلف ثمنا ولا رد فعل من قبل الحكومة الفاشية، يكون بدعوة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والوزراء وأعضاء مركزية فتح وقيادات فصائلية، ووكلاء الوزارات ورؤساء الأجهزة الأمنية، ومستشاري الرئيس عباس، وكل من يحمل بطاقة خاصة للتجمع في ساحة المقر الرئاسي العام، أو جوار ضريح الخالد ياسر عرفات، وحرق البطاقات جميعها، كرد عملي على سياسة التمييز "الفئوية"، منعا للاستفراد بفريق متابعة ملف "محكمة العدل الدولية".

خطوة رمزية تعبيرية قد يفوق صداها وأثرها كل ما صدر من بيانات الرسمية خلال 5 سنوات، وستترك أثرها عند أبناء فلسطين وستمنحهم أملا وتفاؤلا، بأن "أولي الأمر منهم" لن يتركوا العدو الاستفراد بهذا وذاك وفقا لتصنيف الفاشيين الجدد، أو بالأدق وفقا لاتهامهم.

وكي لا نخرج الرسمية الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية، التي لا تحسب حسابا بعد الكيان لغيرها، لا ضرورة لوقف التنسيق الأمني، بل يشترطوا أن تتم في مقرات السلطة ذاتها، ومع كل وفد قادم يتم تحضير مظاهرة شعبية لـ "استقبالهم" و"توديعهم"، كمظهر تلاحمي بين الناس والسلطة.

خطوة لا يوجد بها ما يثير غضب أحدا، بل على العكس سيخرج أهل فلسطين تأييدا ربما يفوق كل ما كان لهم منذ 2005، تأييد عام وليس خاص، على خطوة احترام الذات الوطنية، بأن "البطاقات" لا أهمية لها في حسابات ميزان الكرامة

الوطنية...خطوة تصفع المحتلين الغزاة وتربك جهازهم التنسيقي الذي لن يتجرأ الحضور الى أرض السلطة وسط الوجود الشعبي.

حرق البطاقات غير الهامة وطينا أمام ضريح الخالد، خطوة تكسر "صندوق البلادة السياسية" المستمر مع كل فعل من العدو القومي، دون "تدفيع الثمن" لما يفعلون "تهويدا وتورنة" وخطفا لبقايا وطن.

ملاحظة: محزن جدا، ان يذهب البعض العربي والفلسطيني مع كل خطوة من حكومة العدو الفاشي اليهودي، الى البكاء في "حزن أمريكا"...طيب يا جماعة هي "أمريكا صارت مامتكم" وبطلت "ماما الكيان", بس عشان الناس تفهم يا قليلين الفهم!

تنويه خاص: سريعا طوت دول عربية "بياناتها النارية" حول اقتحام الإرهابي إيتمار للحرم القدسي، وسارعت في فتح أبوابها لممثلي حكومة الفاشيين للتنسيق فيما يهم مصالحهم...شايفين يا سلطة الهماله شوب بتعمل في أصحابها...وخلي "همالتكم" تستر قفاكم" في اللي جاي!

**"الإهانة المتدرجة" للرسمية الفلسطينية نحو إنهاء "التنسيق المدني" وتنفيذ "خطة سموتريتش"!**

كتب حسن عصفور/ أدركت حكومة الكيان العنصري سريعا، ان "الرسمية الفلسطينية" استوعبت بهدوء عملي وصراخ كلامي ضربتها الخاطفة، التي وجهتها من خلال قراراتها الخمسة، بوقف 40 مليون دولار وبداية الإعلان بضم المنطقة (ج) ومستوطنات الضفة ومعاقبة الفريق المتابع لملف "العدل الدولية".

لا رد فعل الرسمية الفلسطينية، وعدم وجود أي ملمح بذلك، شجع الحكومة الفاشية الى اتخاذ قرار عقابي جديد ضد 3 شخصيات مركزية في حركة فتح، بينها رئيس الشرعية الفلسطينية العامة، رئيس المجلس الوطني روجي فتوح، بعد زيارة القيادي كريم يونس تهنئة وترحيبا واحتضانا برؤيته شمس الحرية، بعد

40 عاما من ظلام السجن، قاهرا الإرهابيين بروح قتالية نادرة، بعد خروجه وحديثه الانتمائي الذي أصاب جلاديه بقهر مضاعف، حديث متتالي تأكيد لصوابية الخيار الأول الذي اختاره.

سرعة القرار ومضمونه، يكشف أن القادم لن يكون مريحا أبدا، وأن تعامل الرسمية الفلسطينية "المؤدب" مع تلك القرارات، سيكون قوة دفع لمضاعفة عمليات تنفيذ "تهويد القدس والضفة"، تحت بند أنها "أرض إسرائيل"، والبحث جار كيفية منح "سكانها" حقوق غير انتخابية وغير سياسية، وفق ما أعلنه مندوب الكيان الإرهابي الإسرائيلي في تصريحات علنية، وكذا أحد قادة الليكود دانون في لقاء مع فضائية ناطقة بالعربية يوم 5 يناير 2023، منحته وقتا ليشرح للمنطقة من محيطها الى خليجها كيفية تهويد أرض فلسطين لتصبح "أرض إسرائيل".

بيان وزير جيش الكيان العدو غالانت، والإجراء المتخذ فقط بسبب زيارة، هي رسالة مباشرة وواضحة، ان كل فعل "غير مرغوب به" إسرائيلي سيتم الرد عليه فوراً دون تأخير أو مناقشة، وكأن خطة العقاب العامة تم وضعها كتفاصيل وليس خطوط عريضة، ما قبل الفوز من قبل تكتل نتنياهو.

خطوة التعامل مع رئيس الشرعية الفلسطينية "المجلس الوطني"، تعكس أن حكومة نتنياهو لم تعد تقيم وزناً لأي مؤسسة رسمية شرعية فلسطينية، وبالتالي لن يكون مستبعداً أبداً تقييد حركة كل من ترى به "شخصية مزعجة" لمخططها، بما فيهم الرئيس محمود عباس لو قام بفعل إزعاجي، ولعل الاستثناء سيكون لمسؤولي التنسيق الأمني فقط، للفائدة الكبرى التي تجنيها من جراء ذلك.

استمرار سلوك "الرسمية الفلسطينية" الناعم والبحث عن الإدارة الأمريكية لحمايتها من "بطش نتنياهو" وحكومته، سيؤدي قريباً الى تغيير جوهرى في شكل التنسيق المدني وطبيعته، ليصبح جزءاً من "الإدارة المدنية" تحت صلاحية الإرهابي سموتريتش، كما كان سابقاً لتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993 وما تلاه، وقيام السلطة الوطنية التي ألغت المؤسسات الاحتلالية.

وفقا لاتفاقات التحالف، بات سموتريتش بصفته وزيرا في وزارة الجيش المسؤول المباشر عن الضفة، فيما يتعلق بالشؤون المدنية، وحسب خطته المعلنة ما قبل التعيين وما أكده بعدها، فهو سيعرض على الفلسطينيين العيش تحت "السيادة الصهيونية بصفتهم سكان وليسوا مواطنين، وأن يديروا حياتهم اليومية، من خلال إدارات محلية بدون أي مظاهر قومية، وأن يمكثوا من إجراء انتخابات ديموقراطية في هذه المناطق، وهي (الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا و نابلس وجنين)، وحسب ادعائه فإن هذا التقسيم يناسب الثقافة المحلية العشائرية والمناطقية للعرب، وهذا يضمن الهدوء الداخلي والانتعاش الاقتصادي لديهم".

فالسلم والاستقرار وفقا لخطة "سموتريتش"، يمكن أن يتحققا فقط من خلال "تفكيك السلطة الفلسطينية، وفرض السيادة الصهيونية على الضفة الغربية، وزيادة عدد المستوطنات في الضفة الغربية وتشجيع مئات آلاف اليهود للهجرة والسكن هناك".

ما قبل الانتخابات استخف الكثير من أهل فلسطين بتلك الخطة المنشورة منذ عام 2017، ولكنهم سيرونها واقعا عمليا يتم تنفيذه بالتدرج المتسارع، لو لم يجد فعلا يزيد أضعافا كي يتم عرقلة المخطط التهودي العام، وتحويل الفلسطينيين الى سكان "محميات" في الضفة الغربية والقدس.

خطوط "التحالف الفاشي الرباعي" الحاكم في تل ابيب، انتقلت سريعا لتصبح واقعا، بعدما تم قياس الفعل الفلسطيني بعد اقتحام الإرهابي بن غفير للمسجد الأقصى، بنتيجة صفر فعل، محليا ودوليا، وفشل مجلس الأمن بإصدار بيان معنوي يرفض الاقتحام، كما رد فعل صفري بعد "القرارات الخمس العقابية".

دخول "خطة سموتريتش" للتنفيذ ستشهد تسارعا واتساعا، ما لم تدرك "الرسمية الفلسطينية" أن "إدارة الخد بعد كل لطفة" "وصبرا آل ياسر" لن تكون حاميا لها أبدا مما هو قادم...!

ملاحظة: بدأت تعابير "مظاهرة مليونية" تجتاح مواقع التواصل الاجتماعي داخل الكيان العنصري... الصحيح دعوات مفرحة خالص.. معقول الأمريكان يعتبروها طريق الخلاص من "فاشية حكم الننتياهو"... دعواتكم!

تنويه خاص: شباب فتح الفدائيين في الضفة الغربية أصدروا بيانا به من الغضب والكرامة الوطنية ضد برنامج في قناة صفراء الشعار والنوايا وبتحكي عربي، اعتبروه إهانة لكفاحهم ومس أمني بكل مقاوم للعدو العنصري..بيانهم يستحق الانتباه الوطني بعيدا عن بعض العبارات العصبية!

## ممر إجباري ما قبل "الحوار الفلسطيني العام"!

كتب حسن عصفور/ عادت نغمة الحوار الفلسطيني الشامل مجددا الى المشهد العام، بعدما انتهت "رحلة السياحة السياسية" في الجزائر، بصورة فريدة جمعت المتنافرين بابتسامة إكراهية تلبية لرغبة الرئيس الجزائري المحب لفلسطين تبون.

خلال كلمة الرئيس محمود عباس في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة الـ 58، دعا الى ضرورة البدء فورا بحوار شامل بين مختلف القوى والأطراف، وتلاحقت الدعوات من مسؤولي فتح وبعض أطراف منظمة التحرير، الى أن كان آخرها دعوة رئيس المجلس الوطني روجي فتوح، مقترحا أن يكون مقر المجلس هو "بيت الحوار".

مبدئيا، أن يكون الحوار داخل بقايا الوطن، وفي مقر "بيت الشرعية الوطنية العام"، خطوة جيدة، تحتاج كثيرا من تفاصيل لتحديد ملامحها، وآلية عملها، وتلك مسألة تحتاج قراءة مختلفة تالية لما يجب أن يسبقها من خطوات تؤدي الى فتح مسار معاصر جديد وجاد.

لوحقا، أن الرئيس عباس وقيادة حركة فتح تريد الذهاب الى خيار تعبيد طريق المواجهة الوطنية ضد العدو القومي، وبناء جدار وقاية من حرب "الفاشية اليهودية الحاكمة" متسارعة الخطوات، دون أن تتأثر قيد شعرة بكل "الزعبرة اللغوية" التي تحدثت بها أطراف "الرسمية الفلسطينية"، هناك خطوات لا بد منها استباقا للشروع في الحوار العام، ومنها:

مكانة منظمة التحرير راهنا

ولإثبات جدية دعوة الرئيس عباس ورئيس المجلس الوطني حول الوحدة الوطنية العامة مفترض خطوات محددة داخل منظمة التحرير ومنها:

\* إعادة هبة اللجنة التنفيذية ومكانتها في القرار الوطني، وأن ينتهي "عهد التهميش"، بل والخطف لدورها في صناعة القرار وتنفيذه، والتعامل معها كحكومة الشعب الفلسطيني العامة، للوطن والشتات، بما في ذلك دورية الاجتماعات لتصبح قاعدة عمل، وليس "مزاجية عمل".

\* وضع نهاية لمعاقبة الجبهة الشعبية، ووقف كل إجراءات تم اتخاذها مناكفة ضدها، سواء حقها أو دورها ومكانتها، كرسالة حسن بناء سياسي.

\* تكليف التنفيذية بإعادة ترتيب هيكلها ومسميات دوائرها، والعودة لبعض ما تم شطبه وتغيير مهامه دون سبب واضح، ووضع آلية تكاملية بين دوائرها ووزارات حكومة السلطة بشكل مؤقت الى حين تنفيذ قرار الأمم المتحدة 19/67 لعام 2012، وقرارات الشرعية الوطنية بإعلان دولة فلسطين.

\* وضع آلية سياسية لكيفية التعامل مع القرارات التي يجب تنفيذها ردا على المشروع التهويدي، وحكومة العدو القومي، وما هو ضروري بعدما أعلنت أن منظمة التحرير والسلطة "عدو"، ما يعني نهاية لكل ما كان اتفاقا موقعا.

\* دعوة المجلس المركزي لإقرار خطة العمل المطلوبة لمرحلة المواجهة الوطنية الكبرى، وإقرار التغييرات الجديدة في هياكل التنفيذية ودوائرها وفقا للمرحلة الجديدة.

حركة فتح

\* لقد أكدت جماهير قطاع غزة، قبل الضفة والقدس والشتات أن حركة فتح، رغم كل ما أصابها خدوشا وتجرحات، بل وتشويها لضروها ومكانتها وموقفها، بأنها العامود الرئيسي للخيمة الوطنية، وأنها قوة حرس "المشروع الوطني" المركزية، تصويت شعبي أكثر قيمة من تصويت صندوق انتخابي، يخضع لكثير من التقلبات ورغبات قد لا تكون دوما حقيقية.

\* رسالة "التصويت الشعبي العامة" لحركة فتح، يفترض وفورا من قيادتها الأولى، بحث القيمة السياسية وراء ذلك، بل ومغزاها الحقيقي بعدما أصابها "نعاس طال زمنه"، وتعمل على إزالة ما أصابها ضررا، أدى لكسر ظهر المشروع الوطني، وسارع في تنفيذ المشروع المعادي التهويدي والبديل.

\* ما تستحقه فتح راهنا، وقبل أي حوار وطني عام، العمل على وحدة الحركة بكل ما بها وحولها من تباين كان تاريخيا سمة لها، بل قوة في تأثيرها، بأنها الحركة الفلسطينية الوحيدة التي تشبه الشعب الفلسطيني، تمايزا وفرادة كان قاطرتها لقيادة الثورة ومشروعها الكفاحي.

\* وحدة فتح بعيدا عن "ثقافة الحقد والكراهية" شرط الضرورة لنجاح مشروع المواجهة العام، والحوار المرتقب.

الإجراءات العقابية غير الشرعية

\* خلال سنوات عهد الرئيس عباس، أدخل سابقة تاريخية في العلاقات الوطنية وملف إدارة الخلافات الداخلية، مع أفراد أو تيارات وقوى، لم تكن يوما سمة في العمل الوطني، ما يعرف بوقف رواتب الموظفين أو العاملين في الأجهزة الأمنية، وسيف التقاعد بالإكراه، وحرمان من جواز سفر أو تغيير نوعه.

\* ولذا، وقبل الذهاب الى مقر "بيت الحوار" يجب وبشكل نهائي الى غير رجعة، الغاء كل القرارات التي تمت، دون استثناء أو تمييز، وإعادة حقوق من لهم حقوق، ووقف سياسة التمييز بين مواطن وآخر وفق "الهتاف للرئيس"، وأن يكون المقياس "الهتاف لفلسطين".

لو حقا يراد تصديق دعوة الرئيس عباس بالذهاب فورا الى حوار وطني عام، يجب أن يمر ذلك بإزالة كل العوائق والشوائب لما كان "شاذا وطنيا"، وترتيب داخلي لما هو "قائم وطنيا"، قبل الذهاب للبحث عما سيكون "قادما قائما".

خطوات الضرورة التي تستبق الحوار الفلسطيني العام هي ما "يمكن في الأرض وينفع الناس".. ودونها يصبح "زبدا يذهب جفاء".

ملاحظة: قرار الإرهابي بن غفير منع رفع العلم الفلسطيني واعتباره راية "عدو"، أخر الرصاصات على أوراق اتفاقيات موقعة مع دولة العدو...الرد



الأولى يكون بتحديد يوم لرفع "العلم الفلسطيني" داخل فلسطين التاريخية  
والشتات.. لو ناويين تردوا طبعاً!

تنويه خاص: كل موظف "سامي" في السلطة او التنفيذية او فتح بيحكي سندر  
وسننخذ وسنقرر، يستحق رجماً بجمرات من طوب الأرض... مرة يصير غلط  
واحكوا الفعل بدون حرف "س".. يااه ساعتها تستحقون رفع الطواقي الوطنية!

### **أمريكا تستعد لعرض مشروع "التقاسم المكاني" في المسجد الأقصى!**

كتب حسن عصفور/ بعد قيام الإرهابي وزير أمن داخلي حكومة نتنياهو الفاشية،  
إيتمار بن غفير، اقتحام المسجد الأقصى يوم 3 يناير 2023، انعقد مجلس الأمن  
الدولي سريعاً يوم 5 يناير 2023، بناء على طلب عربي صيني لمناقشة الحدث،  
لمخاطره المرتبطة بالحرم ومكانته الخاصة والحساسة، والحقيقة لم يقف "كلامياً"  
مع فعل الفاشي المستحدث، سوى مندوب كيانه، الذي توافق الى حد كان يجب  
على رئاسة المجلس طرده مباشرة من الجلسة.

وكان المتوقع، بعد انتهاء المناقشات الواسعة – الواضحة حول رفض الخطوة  
البن غفيرية، صدور بيان عام، وليس قرار كون أمريكا لن تسمح المس بالكيان  
أبداء، يدين الخطوة ويحذر مما سيكون لو تكرر ذلك، ولكن المفاجأة الكبرى، ان  
مجلس الأمن أغلق أبوابه بعد انتهاء النقاش، دون أن يصدر تصريحاً أو بياناً أو  
ما يشير الى أن هناك جلسة رسمية حدثت لنقاش أمر هام، وكأن شيئاً لم يكن،  
واكتفوا بالكلام الذي تم خلال الجلسة.

وليس سرا بأن منع صدور بيان من المؤسسة الدولية، كان موقفاً أمريكياً بموافقة  
الطرف الفلسطيني – العربي، لأن البيانات تصدر بتوافق عام، حتى لو عارضت  
دولة من دول الفيتو، فهي لا يمكنها منعه، سوى "بالتوافق" أيضاً، وهكذا منحت  
أمريكا "الجائزة الكلامية" لمن أراد ولكنها منحت دولة الكيان "الجائزة الفعلية"  
لدولة الكيان، بوقف إدانة كان لها أن تسجل ضمن البيانات التي تستخدم تعزيراً

للموقف الفلسطيني، في صراع متواصل، كجزء من "قوة ناعمة" تمثلها الشرعية الدولية.

عدم إصدار بيان من مجلس الأمن، جاء كهدية سياسية لحكومة نتنياهو، ومناورة أمريكية مع الطرف الفلسطيني والدول العربية بذريعة منحها فرصة المحاولة لبحث الأمر ثنائيا بينها وحكومة الفاشية المستحدثة، وكان لها ما رغبت، دون أن تقدم ما يكون ثمنا لتلك الهدية.

اليوم التالي للهدية الدولية، أعلنت حكومة نتنياهو، 5 قرارات ضد السلطة الفلسطينية، عقابا لها بالذهاب الى الشرعية الدولية، واستخدامها كسلاح من أسلحة المواجهة، قرارات تشير أن خطوة بن غفير بغزوة الأقصى، هي جزء مما سيكون من تنفيذ خطوط الحكومة المعلنة، وبدأت دولة الكيان سريعا في تحويل القرارات الى واقع، وخاصة مصادرة 40 مليون دولار من المال الفلسطيني، الى جانب رسالتها حول البطاقات الامتيازية.

وجاءت قرارات بن غفير اللاحقة، بحملة إرهابية جديدة ضد الأسرى وقيادة الحركة الأسيرة، ثم مطاردة العلم الفلسطيني رغم أنه علم الطرف الذي لا زال يعترف بدولة الكيان الإرهابي وبالتالي بعلمها ورموزها.

ما حدث من قرارات وخطوات تنفيذية قامت بها الحكومة الفاشية اليهودية، ترجمة فورية لغياب المحاسبة الدولية، وبالقطع غياب الرد الفلسطيني الرسمي – الفصائلي، ما دفعها المضي قدما بتنفيذ مشروعها التهوديدي في الضفة والقدس، خاصة وأن الفعل الرسمي العربي جاء مفاجئا، باستمرار العلاقات مع الكيان، وكأن ما حدث أمر وانتهى، ليتم عقد لقاء ما يسمى "منتدى النقب"، بعد 7 أيام من "الغزوة البن غفيرية".

هل توأنت "الرسمية العربية والفلسطينية" لمنع صدور بيان مجلس الأمن كي لا تغضب أمريكا، واكتفت بالنقاش العام "والعنترية الكلامية" دون أي خطة فعل عقابي مباشر، بل حدث عكسه تماما، بمنح "هدايا سياسية" للحكومة الفاشية، بعدم قيام السلطة الفلسطينية بأي خطوة عملية، وعقد "منتدى النقب".

هل بدأت مرحلة جديدة من التعايش مع "حكومة نتنياهو" الى حين أن تنتهي الإدارة الأمريكية من محاولات "ترضية الفاشيين اليهود" بتسوية حول المسجد الأقصى، تكملة لما قام به جون كيري خلال إدارة أوباما حول وضع الكاميرات نحو شكل مستحدث من "التقسيم المكاني"، خاصة أن دولة الكيان وحكومتها تسارع مسارها لترسيخ ذلك عمليا، دون أن يكون هناك أي رد حقيقي.

الخطوة القادمة، تتجه أمريكا لصياغة مشروع تسوية "التقسيم المكاني" في المسجد الأقصى، وخاصة أنها تتعامل بأنه "الحرم / الهيكل" وتلك تسمية سياسية فكرية، تستوجب تعاملا جديدا، بعدما حصلت على "تفويض" رسمي عربي فلسطيني لإدارة الملف نيابة عن الشرعية الدولية مع حكومة نتنياهو.

زيارة وزير الخارجية الأمريكي بليكن ومستشار الأمن القومي سوليفان الى تل أبيب في قادم الأيام، ستحمل مشروعا تسويا لاستكمال اتفاق التقاسم الزمني (الكاميرات) لصياغة ما سيعرف بالتقاسم المكاني، بصيغ متباينة.

حصاد ما بعد خطوة الاقتحام البن غفيري السياسي كانت ربعا كبيرا لحكومة العدو القومي، لغياب الفعل الحقيقي لعقابها.

دون مفاجأة تربك المشهد العام، القادم سيكون أكثر "سوادا سياسيا" عاما، دون استثناء المسجد الأقصى من مخطط تهويدي يطل براسه من نافذة البيت الأبيض.

ملاحظة: ما يحدث من "طوشة كبيرة" داخل الكيان والتهديد بنشوب حرب أهلية من وراء حكومة نتنياهو، شي جديد خالص.. رغم هيك غالبيتهم متفقين على تجاهل القضية الفلسطينية.. عشان ما حدا يمارس فعل الاستغفال وتبرير همالته!

تنويه خاص: نصيحة للقوى والفصائل المتواجدة تحت "الحكم الإخواني" في غزة، لما بدها تحكي عن الحريات، ما تكون مصابة بـ "حول عقلي" ..يا بتحكي عنها في الضفة والقطاع يا بتعيرنا سكوتها اشرف واريح.

## هيروغليفيا إسرائيلية بين "حرب أهلية" و"عصابة الأربعة"!

كتب حسن عصفور/ من المرات النادرة في تاريخ دولة الكيان العنصري، أن يخرج رئيسها صارخا بعبارات تكاد أن تكون "لغة شرق أوسيطه بامتياز"، عندما قال في بيان يوم الثلاثاء 10 يناير 2023، " قيم إعلان الاستقلال هي البوصلة - لن أسمح لأحد بإلحاق الأذى بها"..وختم بيانه بقول يكشف حجم الخطر الذي يدركه هرتسوغ جراء التطورات الأخيرة التي تدور، بكلمات لا تحمل التأويل، " ليس لدينا بلد آخر".

بيان هرتسوغ، كشف "الرعب"، او بالأدق كشف حجم الرعب السياسي جراء التطورات الأخيرة التي أنتجتها الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وتشكيل تحالف ربما هو الأول منذ عام 1948، بين "الفاشية الدينية" بعدما أصبحت قوة مقررة، بل لها عمليا حق النقض، في المسار السياسي، مع "فاشية علمانية" يقودها شخصية انتهازية نادرة، بات هدفه المركزي حماية مستقبله الشخصي، وعائلته، ولذا سارع في تقديم كل ما هو ضروري لقوى الفاشية الدينية، بما فيها تغيير أسس "النظام القضائي".

قبل الانتخابات الأخيرة، كتب رئيس جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) في دولة الكيان يوفال ديسكن في 22 أكتوبر 2022، مقالا في صحيفة عبرية بعنوان " على شفا حرب أهلية"، حدد فيه ملامح الخطر القادم، وأن دولة الكيان أمام "خطر وجودي" للمرة الثالثة" (اعتبر الأولى حرب 1948 والثانية حرب أكتوبر 1973، والثالثة ما يحدث الآن).

عنوان المقال، كان يمثل "صدمة سياسية" بعدما تباغت الدولة العنصرية، بنظامها "الديمقراطي"، وأنها مختلفة جذريا عن النظم العربية وهي "بنت الديمقراطية الغربية"، لذا جاءت الإشارة الى "حرب أهلية" وتعرض الكيان الى "خطر وجودي"، وتفكك اجتماعي قادم، كجرس إنذار مبكر، لكنه لم يغير من مسار الانتخابات شيئا.

وسريعا بدأت ملامح "الحرب الأهلية" او "الصداع الكبير" الذي اخترق كل الجدر الوهمية السابقة، أدى الى أن تحتل لغة سياسية جديدة ليس في تصريحات الساسة فحسب، بل في وسائل الإعلام العبرية، ومنها "إسرائيل تحترق"،

"الديمقراطية تنهار"، ننتياهو نقل الدولة من "النور الى الظلام"، وخطف النظام... لغة ما كان لسياسي عربي قبل الشرقي، ان يصدقها لو قالها سياسي عربي عنهم.

الصراع الداخلي المتفاقم، كسر كل قواعد "القانون السياسي" في الكيان، ولذا جاءت صرخة هرتسوغ تحمل هلعاً واضحاً، "لا بلد لكم غيرها"، تكملة لما قاله ديسكن عن الخطر الوجودي.

يوم 10 يناير 2023، دخل الصراع السياسي منحنى جديد، بخروج أحد نواب حزب بن غفير الفاشي الديني، والذي يعتبرونه "النجم الساطع" في حكومة التحالف الرباعي الحاكم، بالحديث عن "عصابة الأربعة" (لابيد، غانتس، يعلون وغولان) معتبرهم خونة يجب ملاحقتهم، الوصف بذاته يكشف جوهر أزمة تتسارع، خاصة وان التعبير اقترن بزوجة ماوتسي تونج و3 آخرين إبان ما يعرف بـ "الثورة الثقافية" في الصين، تم اتهامهم بالخيانة العظيمة، لذا التشبيه يحمل دلالة خاصة.

وانعكاساً لتطور الأحداث، دعا عضو كنيست ونائب رئيس أركان جيش الاحتلال السابق، يائير غولان، الى "عصيان مدني" كرد على ما يحدث في النظام ومحاولات خطفه ومخاطر التعديلات المرتقبة.

هل حقا يمكن "السيطرة" على مسار الأحداث المتسارعة بشكل يفوق قدرة "التفكير" للتحكم بفرامل "القاطرة الاتهامية" والتي وصفها موقع "كيباه" العبري بأنها تحرق الدولة، ولخص مجمل ما يقال في تقرير يوم 10 يناير تحت عنوان "اليمين واليسار يشعلون النار".

لغة جديدة.. مفاهيم جديدة بدأت تشق طريقها في النظام السياسي القائم في الكيان، لتبدأ برسم لوحات "هيروغليفية"، لن تعيدها الى ما مكان، مع نمو "الفاشية الدينية" التي انتقلت من قوة استخدامية لهذا الطرف الحكومي أو ذاك، كما كان في زمن سابق، الى قوة مقررة، بل هي التي تحدد المسار العام.. "إسرائيل تحترق".. دخلت قاموس السياسة الداخلية لغة ومفاهيما.

هل يلجأ نتنياهو "وتحالفه الفاشي العلماني" لترويض "الفاشية الدينية" وخطرها الكبير، من خلال الذهاب الى "حرب خارج الحدود" نحو لبنان وإيران، لتغيير قواعد المشهد، ما يفرض "وحدة وسكون" مؤقت... تلك مسألة تستحق التفكير.

ملاحظة: تخيلوا رئيس أمريكا "الموهوب" بالتأتأة والتهيه بيقلك أنه لا يعلم محتوى الوثائق الحساسة جدا اللي وجدت في بيته..طيب لو صحيح كلامه لازم حجره فوراً، لأنه هيك صار كـ "حمار يحمل أسفارا"..

تنويه خاص: دولة الكيان مددت قانون الطوارئ العنصري في الضفة الغربية لحماية مستوطناتها..المفارقة أن "الفصائل الفلسطينية" ما انتبهت لخطر التمديد وانشغلت ببيانات خارج النص..قلة الفهم خطر وطني كبير!

### **عنصرية لايبيد وفاشية بن غفير "يد واحدة" ضد الفلسطيني!**

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "البعض" الفلسطيني سريعا أزال مآثر حكومة "الثلاثي ونصف" بقيادة بينيت ولايبيد ضد المشروع الوطني، ومخططهم المتسارع في التهويد والإرهاب، وأنها الحكومة الأكثر اعداما للفلسطينيين خلال عام في الضفة والقدس، وهي من وضع قاعدة إدارة الظهر كلياً للعلاقة السياسية مع الرسمية الفلسطينية، وهي وليس غيرها من تعامل مع الرئيس محمود عباس ليس بصفته التمثيلية العامة، بل بمكانته رئيس جهاز التنسيق الأمني، وحددت قواته فقط عبر وزير جيش الكيان غانتس.

وسريعا أرسل يائير لايبيد رسالة تنشيط ذاكرة ذلك البعض، بمواقفه العنصرية العدائية، عندما كان أحد رؤوس حرب تمير مشروع ما يسمى بـ "قانون المواطنة" في الكنيست، بما يجيز لحكومة الكيان، "سحب الجنسية أو الإقامة من أسرى القدس والداخل 45، ممن يثبت تلقيهم أي أموال من السلطة الفلسطينية" أو قيامهم بأعمال مقاومة ضد العدو المحتل.

مشروع القانون، هو الأول الذي توحدت حوله ما تدعي أنها "معارضة" للحكومة الفاشية" برئاسة نتنياهو، لتؤكد بأننا أمام كيان باتت كراهية الفلسطيني واحتلال

أرضه، ومصادرة هويته، هو "القاسم المشترك الوحيد" بينهم، وأن كل الفوارق تسقط مع أي رصاصة يطلقها فاشي محتل ضد فلسطيني أينما كان داخل الوطن التاريخي أو خارجه، فقتل الفلسطيني أصبح جزء من "العقيدة السياسية اليهودية" المعاصرة، وكل ما هو غير ذلك من "اليهود" أصبح لهم "شاذاً" يستحق المحاكمة.

قراءة التصويت خلال مناقشة "قانون المواطنة" يجب أن يكون درسا سياسيا - فكريا للتطورات التي أصابت عصب دولة الكيان، وأن زمن 1993-1995 انتهى الى غير رجعة لزمن بعيد، وعودته ترتبط بحرب شاملة تلحق هزيمة حقيقية وجذرية بالبناء القائم في الكيان، كونها "دولة عدو" ليس للفلسطيني في حدود أرض دولة فلسطين واحتلالها لها، بل للفلسطيني حيثما هو، وخاصة ذلك الجزء الذي ارتبط بالبقاء فوق أرض فلسطين التاريخية.

العداء للفلسطينة، لم يعد مقتصرًا على حدود أرض 1967، بل باتت درجة الكراهية والعنصرية جزءا مكونا للكيان، بعد إقرار ما اسموه في زمن سابق بـ "يهودية الدولة"، الى آخر نسخ التشريعات العنصرية ما يسمى "قانون المواطنة"، لنقف أمام حدث نادر في التاريخ السياسي.

الحدث التشريعي يكمل مسلسل قوانين "العنصرية والكراهية والتطهير العرقي" التي باتت جزء من "الثقافة اليهودية السائدة" في دولة الكيان، ما يفرض على الرسمية الفلسطينية ألا تقف محايدة أبدا على ما حدث يوم 11 يناير، من تشريع يمهّد لما هو قادم، في القدس وخاصة الشيخ جراح وسلوان، الهدف المركزي المباشر للفاشية اليهودية ورأسها بن غفير – ننتياهو.

ربط القدس بمشروع القانون، يضع في مقدمة أهدافه تنفيذ مخطط التهويد والتطهير العرقي في أحياء القدس العربية، والتي اعتبرتها حكومة ننتياهو، كما حكومة لا بيد هدفا مركزيا لتعزيز تهويد المدينة ومحاصرة حرم المسجد الأقصى، وسيصبح ما سنتفذه قادما جزء من "تطبيق القانون".

مرور "التشريع التهويدي" باسم مستعار يسمى "قانون المواطنة" هو خطر سياسي كبير على الهوية الفلسطينية للقدس بأهلها وأحيائها العربية، ما يفترض حراكا فلسطينيا سريعا، لمواجهة ذلك والعمل بكل السبل المتاحة كي لا يمر في

قراءة نهائية، وأما الصمت وانتظار الولايات المتحدة للنجدة، سيكون موضوعيا عنصر تثبيت مشروع "القانون"، فلم يقر ذلك بعيدا عن موافقة إدارة بايدن.

صمت "الرئاسة الفلسطينية" وحكومتها المنشغلة بكثير من التهديدات التي لا تخرج عن حدود مقرها في رام الله، أو من أعضاء "تنفيذية منظمة التحرير"، كثيري الكلام غائبي الفعل، عن الرد المباشر على عنصرية تشريع "التطهير العرقي" رسالة ضعف، ما يشجع "وحدة الفاشيين" في الكيان، حكما ومعارضة، ولعل تصريح رئيس المجلس الوطني روجي فتوح كان "منفردا" وصائبا بتحديد مخاطر القانون القادم.

لم يعد معروفا ما الذي يمكن أن يحرك "بلادة" الرسمية الفلسطينية، بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، تجاه قاطرة التطورات المتسارعة جدا لفرض "يهودية الهوية" على أرض دولة فلسطين، والتي وصفتها حكومة نتنياهو، ومن منصة الأمم المتحدة بأنها "أرض إسرائيل".

العجر السياسي لم يعد مجهولا أبدا، فهو السمة الوحيدة التي أصبحت تطبع "الممثل الشرعي"، والذي يتجه وسريعا جدا، وبقرار من دولة الكيان لئلا يبقى "وحيدا"، حيث البديل يقفز بسرعة لتقديم ذاته بأشكال متعددة ومختلفة، في ظل تخاذل المواجهة الوطنية للمشروع المعادي.

الاستخفاف بخطر تعاون وتكامل مشروع "طرفي التهويد والبديل"، وعدم الذهاب الى كسر "معادلة السكون" والاتكال على "الحائط الأمريكي"، هو القطار السريع لفرض المشروع المعادي بطرفيه التهويدي والاستبدالي.

غياب المواجهة الوطنية الشاملة واستمرار "الجبن السياسي" بعدم الذهاب لتنفيذ قرارات فك الارتباط بدولة الكيان العنصري، وإعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال وسحب الاعتراف المتبادل، سيكون زمن الممثل الفلسطيني الشرعي الوحيد بات "كادوكا".

ملاحظة: رأس "الفاشية المعاصرة" نتنياهو، اخترع مصطلح جديد. بيقلك سيحافظ على "روح الديمقراطية" في مواجهة معارضية. زمان كان يقال "روح



القانون" ..بس "روح الديمقراطية" هاي جديدة وملعبة...بدها عصا اكثر وكملها  
يا "مستر بيل بلكن على ايديك بتحل" انت دولتك عنا!

تنويه خاص: خلال 24 ساعة أهدمت قوات الكيان العنصري 3 شبان  
فلسطينيين..بتصدقوا أن "ماما أمريكا" لم تتحدث بكلمة واحدة عنهم..مع انها  
اعدامات على الهوا..طيب اللي مش قادر يحكي عن هيك بدوا يحل لكم قصة  
تهويد الأقصى..بتصدقوا المسبة صارت خسارة فيكم!

عوفر كاسيف الشيوعي اليهودي.. "بأم عيني" الحديث!

كتب حسن عصفور/ لا زال غالبية أسرى الوطن الذين واجهوا آلة الإرهاب  
الإسرائيلي وسجانيه، يتذكرون فلتيسيا لانجر، الشيوعية اليهودية التي حملت راية  
أسرى الحرية دفاعا عن قضاياهم أمام الجلاد، امرأة دخلت كل بيت فلسطيني حبا  
وتقديرًا، وصل الأمر ان تلقب بـ "الحاجة فولا"، حبا وتقديرا لدورها الكبير في  
الدفاع عن الفلسطينيين، ووقفها متحدية للفاشيين المعاصرين.

لقد كان الدفاع عن الأسرى الفلسطينيين بالنسبة لفيليتسيا لانجر نهج حياة، في  
إطار موقفها السياسي والفكري دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية،  
وفي المقدمة منها حقه بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة.

خلال حياتها أصدرت عدة كتب، منها روائية وأخرى توثيقية، غالبيتها تعني  
بقضايا الأسرى وروايات معاناتهم، لكن كتابها الشهير "بأم عيني" الصادر في  
منتصف سبعينيات القرن الماضي احتل مكانة في ذاكرة أهل فلسطين، حيث  
قدمت من خلاله شهاداتها حول جرائم سلطات الاحتلال، ونماذج من أصناف  
التعذيب الممهج الذي مورس بحق الأسرى الفلسطينيين في سجونهم.

رحلت "الحاجة فولا"، وضعف كثيرا جدا نموذجها، الذي قدم للإنسانية والحياة  
المراد لها تعايشا بلا فاشية ولا عنصرية، رايتها لم تنكسر وإن أصابها شرخ  
كبير، الى أن عادت ملامح تلك "الصورة" الخاصة عبر شخصية دكتور في

الفلسفة السياسية الشيوعي عوفر كاسيف، النائب اليهودي الوحيد المعادي للصهيونية في الكنيست الإسرائيلي، عن قائمة الجبهة والعربية للتغيير.

كاسيف واصل مسار "الحاجة فولاً" (بأم عيني) بطريقة إبداعية، واختار القدس والأحياء المعرضة للتطهير العرقي مكانا دائما للكفاح ضد الفاشيين ومخططهم، يقود بشكل شبه دائم حركة تظاهر أسبوعية في المكان الذي غابت عنه كثيرا فصائل وحكومة فلسطينية، رغم ان أهله قدموا نموذجا حيا وحيويا للدفاع عن قضيتهم، ورفضهم المطلق مخطط الفاشية ورأسهم نتنياهو – بن غفير.

كاسيف، تعرض لعمليات ضرب وسحل من قبل شرطة دولة الكيان العنصري، خلال تلك المظاهرات الاحتجاجية الدائمة، سلوك لم يكسر إصراره بالمضي في طريق يراه حقا للشعب الفلسطيني بتحرره من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة، كان من الأوائل الذي قال في أحد المواجهات، عن وزيرة العدل عام 2021 إيليت شاكيد بأنها "حتالة النازيين الجدد"، ووصف رئيس الوزراء في حينه بنيامين نتنياهو بـ "القاتل النهم".

وبلا أي غموض، قال كاسيف في تصريحات سابقة تعريفا لدولة الكيان، وقبل الانتخابات الأخيرة التي جلبت الفاشية الدينية الى الحكم، "الحكومة الإسرائيلية تشبه فاشية ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي"، و"هدفي والتزامي هو النضال من أجل العدالة والديمقراطية"، وهذا يعني "لا احتلال ولا فاشية ولا قومية عرقية ولا عنصرية".

رؤية تحكم مساره الفكري والسياسي، مواصلا حمل راية الدفاع عنها عمليا، ليس فقط عبر الكنيست خطبا ومواقفا، بل يذهب بشكل دائم لقيادة مسيرات رفض العنصرية ومخطط التطهير العرقي لبعض أحياء القدس وبلداتها، ما اثار القوى الفاشية والعنصريين ليروا فيه "خائن" و"يساري فوضوي" و"عار على الشعب اليهودي".

كاسيف نموذج قد يبدو "فريدا نادرا"، لكنه الأكثر قيمة إنسانية وسط "دولة فاشية عنصرية"، لم يعد لها "مثيل"، تحتل شعب وتصادر أرضه وتعمل على طمس هويته، بحماية مطلقة من الولايات المتحدة، وكثير من بلدان أوروبا ذات النزعة الاستعمارية – الاستعلائية.

لـ "كاسيف" الإنسان والمناضل تحية وفاء وتقدير، من كل وطني فلسطيني لشخصية أكدت أن التعايش ليس مستحيلا ما لم تكن عنصريا فاشيا استعلائيا، وأن الحرية ليس انتقائية.. فشكرا عومر.

ملاحظة: "14 يناير" 1991 كان الخبر الذي أصاب "الوعي الفلسطينية" بهزة تصديقه كان من باب المستحيل.. أبو إياد وبرفقته أبو الهول وأبو محمد تم اغتيالهم... خبر صدمته لم تنته بعد.. صلاح خلف شخصية تفردت بسمات لا تتكرر في شخص واحد.. قدرة هائلة مرونة عالية صلابة نادرة.. معارض وموال.. أبو إياد فلسطيني بهوية ومالوش زي.. لروحك والإنسان القائد النبيل أبو الهول ورفيق مسيرتك أبو محمد العمري سلاما.. أنت وهم هنا باقون!

تنويه خاص: خلال 14 يوما قامت دولة الفاشية المستحدثة بإعدام 12 فلسطيني، ضمن مسلسلها المستمر بارتكاب جرائم حرب تمر مرورا عابرا كخبر عاجل.. لا حساب ولا عتاب ولا يحزنون.. بيانات لطم وولولة بعضها يخدم المجرمين.. دولة الكيان "ضمنت العقاب فقلت أدبها الإجرامي بالمفتوح".

### **تدريس "جرائم حرب" اليهود ضد الفلسطيني.. ضرورة قومية!**

كتب حسن عصفور/ ما قبل عصر "الانفتاح العربي" على دولة العنصرية والاحتلال التطهيري، كان اسم فلسطين، دون تقسيم حدودي تحتل مكانة مركزية بالمعنى العام، ثقافة ووعيا وبعدا سياسيا، لكن حركة الانحياز لها شرطا لأي علاقة مع الكيان، أصابها ارتداد شامل، وانكسر الربط بين فلسطين والسلام مع العدو المحتل، ما فتح الباب لبعض المفاهيم التي تلحق ضررا وجدانيا بجوهر الصراع العام في المنطقة.

مؤخرا، أقرت دولة الإمارات، وفقا لسفارتها في أمريكا، بأنها قررت تدريس مادة عن "الهولوكوست"، ضمن ما أسمته تعزيز مفاهيم "المحبة" بين الشعوب، ولأن الفلسطيني لم يقف يوما مديرا ظهره لأي ممارسات نازية - فاشية، فلم تنكر القيادة الوطنية الفلسطينية تلك الأحداث الكريهة، بعيدا عن "الأرقام"

المتداولة حول من قتلوا جراء تلك الجريمة، بعضها لغايات الاستعطاف، أو ما يمكن تسميته "التسول السياسي العاطفي".

ومن باب تعزيز مفاهيم "المحبة والسلام"، وفتح آفاق للتعايش المشترك في المنطقة، بات من الضروري أن يكون هناك أداة قياس واحدة، بأن يتم صياغة الجديد التدريسي وفقا لحقيقة الرواية الفلسطينية، منذ دخول الحركة الصهيونية أرض فلسطين تسلا بدء من عام 1881، ثم فرضا استعماريا من خلال الوعد الزائف تاريخيا المعروف باسم "وعد بلفور" من الدولة التي تتحمل أس الكارثة المعاصرة، بريطانيا، الأكلة الى الاندحار، وما تلاها من جرائم ومجازر تم ارتكابها من فرق الحركة الصهيونية بمختلف مسمياتها.

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2022، قدم الرئيس محمود عباس ملامح هامة عن حقيقة "الرواية الفلسطينية"، وما قامت بده الحركة الصهيونية وكيانها الذي تم فرضه بالإكراه والغزو، عام 1948، وممارسات التطهير العرقي الشامل التي طالت تدمير ما يزيد عن 500 بلدة وقرية، تم إزالتها كلياً عن "الخريطة الجغرافية"، دون أن تزول أبداً من "خريطة الوعي الفلسطيني"، حيث لازالت بكل تفاصيلها حاضرة رغم حركة التزوير المكثفة لتهويدها.

وبالتوازي مع حركة الاقتلاع والإحلال التي نفذتها دولة الكيان، ارتكبت جرائم حرب ربما هي الأعلى رقماً كمياً ونوعياً ضد الشعب الفلسطيني، بدأت من دير ياسين ولا تزال تتواصل حتى آخر جريمة في جنين صباح يوم 14 يناير 2023.

إعادة تدريس "الرواية الفلسطينية" وصياغتها ضمن تطور الأحداث، وطبيعة الحركة الصهيونية بصفاتها حركة عنصرية وتطهير عرقي، وفاشية الفكر والممارسة، تعتبر "ضرورة قومية" ليس من أجل شعب فلسطين وحده، بل حماية لوعي الشعوب العربية من محيطها الى خليجها، وضد الهدف الحقيقي لتلك الحركة التي لم تتخل عن شعارها المركزي الزائف ابداء، "حدودك يا إسرائيل من النيل الى الفرات".

إعادة تدريس "الرواية الفلسطينية" بالتوازي مع قبول الممثل الرسمي الفلسطيني كل مبادرات السلام، وصنعت أول اتفاقية مع حكومة رابين عام 1993 ما يعرف بـ "اتفاق أوسلو" تم اغتيالها من قبل اليمين الفاشي المعادي للسلام، والذي بات اليوم حاكما في دولة الكيان.

تدريس "الهولوكوست" منفردا، وبعيدا عن "الرواية الفلسطينية" وجرائم حرب الحركة الصهيونية، وعمليات التطهير العرقي والعنصرية والثقافة الاستعمارية والإحلالية، سيكون مخالفا كلياً لشعار "تعزيز مفاهيم المحبة والتعاون والسلام" وسيؤدي الى ترسيخ "رواية ضلال فكري - سياسي" على حساب "رواية الحقيقة".

ما يجب أن تقوم به "الرسمية الفلسطينية" اعداد وثيقة كاملة حول "الرواية الفلسطينية"، وضرورة تدريسها كجزء من المنهاج الرسمي العربي، وتناقشها مع جامعة الدول العربية وهيئاتها الثقافية والتربوية المختصة، حماية لثقافة شعوب عربية في مواجهة ثقافة زائفة أو عرجاء، وتحصينا لوعي أجيال قادمة من خطر ضلال عام.

مظاهر "المقاومة الناعمة" باتت أحد الأسلحة الهامة في مواجهة مشاريع العدو القومي، يجب ألا تبتعد أبدا عن سياق حركة الفعل الفلسطيني ضد الفاشية اليهودية المستحدثة، صاحبة "الهولوكوست" المعاصر ضد فلسطين الأرض والهوية والشعب.

ملاحظة: الإعلام العبري يناقش بكثافة تفكير حكومة "رباعي الفاشية" لإضعاف السلطة الفلسطينية وانهاء جوهرها.. الحديث ليس مجرد لغو كلام بل جزء من خطة معلنة.. الغريب ان أولي الأمر في رام الله "نايمين في العسل"..بدها مسحراتي ينادي عليهم "اصحى يا نايم!"

تنويه خاص: من طرائف الحكم الإخواني في القطاع، ان بلديتهم المعينة بالإكراه في غزة تشكو هيئة (ما قدرت تسميها خوفا ممن يحميها) حول سيطرتها على سوق الشيخ رضوان بالسيطرة الجبرية..ممنوح ان الفضيحة منهم فيهم..لكم القدر يا أهل غزة!

## غزة ليست هدفا للتهود.. فلا تحرفوا حقيقة المعركة الكبرى!

كتب حسن عصفور / خلال المفاوضات السرية في أوسلو عام 1993، تقدم الطرف الإسرائيلي بشكل مفاجئ بعرض فكرة خروج قواتهم كليا من قطاع غزة، كمرحلة أولى فيما سيأتي من انسحابات، دون ربطها بأي أرض فلسطينية في الضفة والقدس، ولكن "قيادة العملية التفاوضية برئاسة الخالد ياسر عرفات" طالبت بأن يكون الانسحاب مرتبط ببعض مدن الضفة، وهو ما لم يوافق عليه الطرف الإسرائيلي.

ولاحقا تم الاتفاق على الخروج النسبي من القطاع ومن أريحا، ما عرف إعلاميا بـ "اتفاق غزة - أريحا أولا"، ولكن لم تخرج قوات الاحتلال من قطاع غزة، وكان واضحا أن العرض يكشف جوهر المعركة القادمة تفاوضيا، بأن قطاع غزة ليس جزءا من "المشروع التهودي"، ولن يكون بل الخروج منه يمثل راحة أمنية من بقعة صغيرة جدا بها كثافة سكانية كبيرة جدا، وأيضا سياسية.

موضوعيا، لم يكن يوما قطاع غزة هدفا مركزيا فكريا للحركة الصهيونية، بل هدفا عدوانيا لأسباب أخرى، ولذا جاءت خطة شارون عام 2005 الخروج من قطاع غزة، دون تنسيق مع السلطة، خلافا لاتفاق أو تقدير للرئيس المنتخب حديثا محمود عباس، ليشير بوضوح لما سيكون لاحقا، بأن الهدف المركزي بعد المواجهة الكبرى 2000-2004، واغتيال الخالد ياسر عرفات وتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، وتوجيه ضربة قاسية لحركة فتح أجهزة ومؤسسات، مقابل تعزيز قوة حماس، مؤشرا موضوعيا للقادم السياسي.

بعد وصول تحالف الفاشية المستحدث (الديني - العلماني) بقيادة نتنياهو - بن غفير - سموتريتش ودرعي، نشرت حكومتهم خطوطا عريضة، جوهرها تهويد الضفة الغربية والقدس، واعتبارها جزءا من "أرض إسرائيل"، ومن بها سكان لها حقوق دون المواطنة، وأعلن ذلك أيضا، بوضوح مطلق وبلا أدنى ارتعاش مندوب الكيان العنصري في كلمته أمام مجلس الأمن يوم 5 يناير 2023.

هدف المركزي الواضح المحدد، أرض الضفة والقدس تهويدا وتورنة، ولا يوجد بالمطلق اهتمام بقطاع غزة، سوى بما يعزز خطة الانفصال وتكريسه كونه من

حيث الأساس هدفا إسرائيلييا واضحا، ويعتبر استمراره شرطا وقاطرة لفرض المشروع التهويدي في الضفة والقدس.

خلال الأيام الماضية خرج البعض فجأة، ليتحدث عن "عدوان مرتقب" على قطاع غزة، وتعزز الأمر بالحديث عن رسائل وتهديد متبادل، رغم أن قادة جيش الاحتلال العسكري أعربوا علانية عن تقديرهم الكامل لحالة "الهدوء المطلق" الذي يسود المشهد، وأنه لا يوجد أي خرق يمكن اعتباره مسا وكسرا للالتزام حركة حماس بالاتفاق السري الذي تم بعد حرب مايو 2021.

ودون الذهاب لتفاصيل خاصة بطبيعة الاتفاق ومدى الالتزام المطلق، رغم أن قوات الاحتلال لم تلتزم بوقف اقتحاماتها وتدمير أراض زراعية شرق القطاع ومطاردة يومية لحركة الصيادين، فالمسألة المركزية للحكومة الراهنة، تخلص كليا من اعتبار قطاع غزة هدفا أمنيا مباشرا، ولعل تجربة حرب غزة في شهر أغسطس 2022، التي خاضتها حركة الجهاد ردا عسكريا على اغتيال القيادي تيسير الجعبري، وسط مهادنة حماس وترتيبها المسبق مع دولة الكيان، كما كشف رئيس حكومة الكيان السابق لايب، مثلت معيارا جوهريا لترتيب العلاقة بين حكم حماس والكيان.

الحديث المفاجئ عن التهديد والتهديد المضاد، وتكبير قضية التهديد ضد حكم حماس في قطاع غزة، رغم انه لا يوجد دليل سياسي واحد عليه، يمثل موضوعيا خدمة مباشرة لهدف العدو بالتضليل وسحب الاهتمام من المركزي الى "فرعي وهمي"، وإلحاق ضرر مباشر بالتطورات الميدانية في الضفة والقدس.

وكي لا تستمر تلك "الضلالة السياسية" يجب الكف عن استخدامها بشكل يمثل انحرافا وحرفا للجوهري في المواجهة الحقيقية، واستبداله بزيف معركة، تخدم مخطط حكومة "الفاشية اليهودية المستحدثة"، التي لم تعد لغزا ولا طلسم سياسي، بل كلام هو الأوضح منذ احتلال الضفة والقدس عام 1967، فأول مرة تعلن حكومة إسرائيلية أن الضفة والقدس هي جزء من "أرض إسرائيل"، بما يمثل ضما فعليا وما سيأتي آلية لتنفيذه لا أكثر.

مناورة "الرسائل" و"التهديد" بين حين وآخر من حماس وفصائلها في قطاع غزة، لا يمثل خدمة للمعركة في الضفة والقدس، بل العكس تماما، وتبدوا أنها

سحب اهتمام وتقديم خدمة مضافة للعدو، خاصة أن حماس تدرك قبل غيرها، أن كل الحروب التي سبقت، بعيدا عما أنتجته من "صفقات" بينها وحكومات العدو لتعزيز حكمها، لم تنتج سوى مآسي للناس وامتيازات لحكمها.

كي لا تستمر الخدمات المجانية، ليكف البعض عن الحديث حول تهديدات لفظية خادعة..ومن لديه قوة فلتكن ساحة المواجهة في أرض المعركة الحقيقية بالضفة والقدس، وليس غيرها، دون ذلك وجب التدقيق في غايات الانحراف الموضوعي عن مسار معركة لا يجب أن تصاب بوهن حماية لأرض دولة فلسطين.

دون حرب شاملة ومواجهة مفتوحة مع دولة الكيان العنصري، لا قيمة لأي كلام يصدر من "حكم حماس" تهديدا ووعيدا!

ملاحظة: بات تعبير "حرب أهلية" جزءا من الثقافة السياسية السائدة في دولة الكيان...استخدامه يكشف عمق الأزمة التي أصابت رئيس الكيان بهلع وارتعاش مما سيكون...معقول ساسة أهل فلسطين يقدرُوا يستفيدوا منها أم مشغولين بشي تاني خالص!

تنويه خاص: إدارة مستشفى "هداسا عين كارم" في القدس قررت إعادة د. أحمد محاجنة للعمل، بعد أن أوقفته بتهمة تقديم قطعة حلوى لفلسطيني مصاب برصاص جيش الاحتلال.. قرار عنصري بامتياز كان.. مبروك لأحمد عودته لكنها لا تزال العنصرية والكرهية الي تنتشر ضوئيا داخل الكيان.

## **"الاتحاد من أجل السلام" لتنفيذ قرار 194 بديلا لمكذبة "حل الدولتين"!**

كتب حسن عصفور/ عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها 67/19 رقم 194 في 2012/11/29 لصالح منح فلسطين صفة دولة مراقب (أيد القرار 138 دولة، وعارضه 9 دول، وامتنعت 41 دولة عن التصويت)، كان يعتقد أن "الرسمية الفلسطينية" (منظمة تحرير وسلطة) ستنتقل خطوة جديدة في سياق الصراع مع دولة العدو القومي، بتعزيز قيمة القرار 194 سياسيا وعمليا.



كان قرار الأمم المتحدة والمؤيد بعدد كبير من دول العالم، نقلة نوعية وتاريخية في إطار الاعتراف بدولة فلسطين فوق أرضها المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، قرار جاء تعويضا نسبيا عن قرار تقسيم فلسطين عام 1947، والذي لم يتم تطبيقه، بزعم رفض قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في حينه للقرار، رغم ان دولة الكيان لم تقبل 99% من قرارات الأمم المتحدة، منذ قيامها باغتصاب 78% من أرض فلسطين التاريخية.

جاء قرار 67/19 لعام 2012، نقلة نوعية سياسية في سياق الصراع المركزي، عندما أعادت الأمم المتحدة تصويب ضبابية قرار مجلس الأمن 242، و338، اللذين تحدثا عن "أراضي محتلة"، في غياب الإشارة لأرض فلسطين، وهو ما اعتبر تغيير في كل قرارات الشرعية الدولية اللاحقة، وتأثيرها على المحكمة الجنائية الدولية، وكذا محكمة العدل الدولية، التي ستصوب موقفها عام 2004 حول "الجدار العازل"، المنسوب لطرف ثالث وليس فلسطين.

ولعل القيادة الرسمية الفلسطينية، أساءت كثيرا لقيمة القرار الأممي، بتجاهلها النضال من أجل تكريسه واقعا، والانتقال الى مرحلة جديدة، من خلال إرساء دول فلسطين تحت الاحتلال، والخلاص كليا من "مفهوم" المرحلة الانتقالية، بكل ما لها وعليها، وبما يشمل ترتيب مفهوم العلاقة مع دولة الكيان العنصري، ضمن رؤية شاملة لـ "فك الارتباط".

منذ عام 2015، والمؤسسات الشرعية تطالب بوضع حد واضح لـ "فك الارتباط"، بكل جوانبها، من تعليق الاعتراف المتبادل الى استبدال مكونات السلطة القائمة منذ عام 1994، وطال زمنها الانتقالي بـ "خطيئة سياسية" كرستها الانتخابات عام 2006، وكسر سياسة العدو بتحويل الانتقالي الى وضع نهائي، خاصة بعدما كشفت حكومات الكيان عن رؤيتها الحقيقية لرفض أي تسوية سياسية أو سلام ضمن إطار قرار الشرعية الدولية الخاص بدولة فلسطين، بعد رفض لاتفاقيات أوسلو والتي شملت (إعلان المبادئ 1993، والاتفاق الانتقالي 1995).

الإشكالية السياسية الجوهرية، التي غرقت بها "قيادة الرسمية الفلسطينية" استمرارها التعامل مع المناورة الأمريكية التي قدمها جورج بوش الابن يونيو

2002، تحت مسمى "حل الدولتين"، وكان هدفها الحقيقي ليس الذهاب لدولة مقابل دولة، بل تصفية الرئيس المؤسس الخالد ياسر عرفات مقابل "وهم دولة"، وأكدت مسار الأحداث جميعها، صوابية ذلك، كون أمريكا لم تقدم خطوة واحدة، يعزز قيام دولة فلسطين، بل انها كانت دائما تعارض أي قرار أممي لصالحها. ولذا، من المنطق السياسي والوطني، ان تعمل القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني على وقف الحديث كليا عن خديعة "حل الدولتين"، والذهاب نحو تكريس مفهوم الاعتراف بدولة فلسطين، وتنتقل الى قرار المعترفين به يتجاوز عدد المعترفين بدولة الكيان العنصري، والحديث عن بحث طرق لتنفيذ القرار الأممي وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 377 أيه، والمسمى أيضا قرار "الاتحاد من أجل السلام" نوفمبر 1950، ليصبح هو آلية التنفيذ المقبول، بديلا للحديث عن كلام وهمي تحت مسمى "حل الدولتين".

إعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة، "الاتحاد من أجل السلام" يجب ان يبدأ من الاهتمام الرسمي الفلسطيني به، ووضعه كجزء من جدول الأعمال، وتكرار تجربة مبادرة وزراء الخارجية العرب عام 2015. ليصبح أحد ثوابت المواقف الرسمية فلسطينيا وعربيا.

الاستمرار في الحديث عن "حل الدولتين" هو استمرار في ترويح "الضلال السياسي" على حساب دولة فلسطين، وغيره يكون خدمة لمشروع مضاد للوطنية الفلسطينية.

ملاحظة: مركز عبري نشر تقرير عن استخدام المخابرات التركية لحركة حماس ووجودها في إسطنبول للتجسس على إسرائيل لصالح الفرس.. الغريب ان الحركة الإخوانية صمتت كليا على التقرير مع انها شغالة برم ليل نهار في أشياء بتسوى وما تسوى!

تنويه خاص: سؤال، ليش الرئيس محمود عباس لا يصطحب معه أي من أعضاء "تنفيذية منظمة التحرير" من غير فتح... معقول خجلان منهم وشايفهم مش مؤهلين.. او انه لا يقيم وزن لهيك لجنة.. بس الصراحة سكوتهم مخجل خالص وهيك بيكون معاه حق يتجاهل وجودهم!

## نموذج "ستيفانيا" الذي تفتقده فلسطين!

كتب حسن عصفور/ في سلوك يكشف جوهر العنصرية اليهودية السائدة في دولة الكيان، أقدمت حكومة نتنياهو باعتقال الناشطة الإيطالية ستيفانيا كونستانتيني من بيت لحم وقامت بعملية ابعادها، دون أي تقدير واحترام للبعد الإنساني، وبهمجية واضحة، فقط لكونها تضامنت مع أهل فلسطين.

الابعاد، شكلا ومضمونا كشف حقيقة العنصرية التي باتت تسيطر بشكل صريح في النظام القائم بدولة الكيان، ليس ضد الفلسطيني، فتلك سمة من سمات الحركة الصهيونية منذ تأسيسها، واغتصابها لاحقا أرض فلسطين وارتكابها جرائم حرب وعدد من المجازر كانت تكفي لاعتبارها "دولة خارج القانون"، لكن الرعاية الأمريكية – الاستعمارية، وضعف خاص للواقع العربي، دولا وحكومات وقوى، أحال دون ذلك.

ما حدث، مع المتضامنة الإيطالية ستيفانيا من شكل الاعتقال وطريقة الابعاد، يوم الاثنين 16 يناير 2023، وبمصادفة غريبة، ان يكون السلوك المنهجي في توقيت اتصال تهنئة وزير خارجية إيطاليا لوزير خارجية دولة العنصرية كوهين، ما يكشف مدى الاستهتار السائد في حكومة نتنياهو، نتاج معرفتها المسبقة بغياب العقاب، أي كان سلوكها بعدما غاب عنها جراء ارتكابها جرائم حرب لا تتوقف منذ العام 1948، حتى صباح 17 يناير 2023.

ما قالته المتضامنة الإيطالية حول طريقة ابعادها، يجب أن يكون مادة إعلامية وترويجية، تظهر أن البعد العنصري لدولة الاحتلال، ومظاهرها الفاشية لا تقتصر فقط على الفلسطيني، في أرض فلسطين التاريخية، بل مع كل من تراه جزءا من الحركة الفاعلة ضد احتلالها لشعب وأرض، تحديا فاجرا لكل ما له علاقة بالشرعية الدولية.

عند وصولها الى مدينتها "بيزا" وصفت ستيفانيا، ما حدث معها، لوكالة فرانس برس يوم الثلاثاء، أنها تعرضت "للضرب" و"ألقيت على الأرض" خلال اعتقالها على أيدي 20 جنديا تقريبا في المنزل الذي كانت تقيم فيه، وأنها

"حاولت المقاومة وضربوني كثيرا، عصبوا عيني وكبلوا يدي (...). وصرخوا بوجهي قائلين إنني +إرهابية+."

لوحة تختصر مشاهد كافية لتصبح مادة إعلامية ترويجية لفضح دولة الفاشية اليهودية وحكومتها بقيادة نتنياهو بن غفير سموتريتش، والذين أعادوا تعريف "الإرهاب" ليصبح "التضامن" بذاته فعل من أفعال الإرهاب، وتلك بذاتها جريمة فكرية وسلوكية معاصرة.

حقيقة تراجعت حركة المتضامين الدوليين القادمين لمشاركة الشعب الفلسطيني مواجهته للعدو الاحتلالي داخل فلسطين وخارجها، بعدما كانت ظاهرة شمولية من مختلف بلدان العالم، وسمة ميزت النضال العام، وبالتأكيد معها أصيبت حركة النشاط داخل إسرائيل، من قوى يهودية بضربة كبيرة، لأسباب مختلفة، بينها مظاهر داخلية فلسطينية أنهكت الحركة التضامنية العالمية، الى جانب السلوك الفاشي في الكيان.

ورغم التراجع الكبير في الحركة التضامنية، لكن نموذج "ستيفانيا" لم يختف، وما حدث معها ليس سوى هوس وهستيريا وهلع من عودة "التدفق التضامني" الذي شهدته فلسطين في زمن سابق، وجب تعميم ما كان سلوكا إجراميا مع الإيطالية التي اختارت فلسطين لتكون بوابتها في التعبير عن موقفها الإنساني ضد الظلم والكرهية والاحتلال.

تستحق "ستيفانيا" تكريما وطنيا فلسطينيا كرسالة سياسية بأن قيادة الشعب الفلسطيني وفصائله، لا تغمض عينيها مع كل من دفع ثمننا ليكون الى جانب الحق والحقيقة، وفي مواجهة الفاشية والعنصرية المعاصرة في دولة الكيان.

ملاحظة: تصريحات أحد قادة حزب شاس الحريديمي ضد محكمة الكيان العليا، لو أنها قامت بأي إجراء ضد زعيمهم درعي فهي تطلق النار على نفسها.. هيك ثقافة تكشف أن "الفاشية" لم تعد ضد الفلسطيني فحسب بل ضد من ليس معهم.. ولا زال في صندوق الفاشيين العجب!

تنويه خاص: سؤال.. شو صار في قضية تجهيز قائمة بالمنظمات والشخصيات الإسرائيلية اليهودية لتكون على قائمة الإرهاب... ما يكون الموضوع سقط سهوا

من تفكير الرسمية الفلسطينية... لو هيك بيصير فيها "شبهة" ريحتها مش حلوة خالص!

## سوليفان .. الحرم .. بن غفير والسفير!

كتب حسن عصفور/ قد تبدوا الكلمات الأربعة كلمات متقاطعة، تحتاج وسيلة لربطها، ورغم انها ليس كذلك، فالرابط الأساس الجامع بينها، ما تحاول دولة الكيان العنصري فرضه واقعا بقوة الاحتلال، وعبر طرق مختلفة بمسميات "ديبلوماسية"، مستفيدة بشكل كامل من موقف الإدارة الأمريكية، التي تباع "الوهم اللغوي" للطرف الفلسطيني مقابل كلمات ناعمة برفضها لموقف دولة الكيان.

يوم الثلاثاء 17 يناير 2023، أقدمت شرطة الاحتلال في محيط الحرم القدسي بمحاولة منع السفير الأردني من دخول المسجد الأقصى، لكونه لم ينسق لتلك الزيارة مسبقا مع قيادتهم، بناء على تعليمات إيتمار بن غفير الوزير المسؤول عن عمليات الشرطة، وتلك هي المرة الأولى التي تقدم عليها، تنفيذا لتوجهات حكومة "التحالف الفاشي الجديد"، في محاولة لفرض واقع حول مفهوم "السيادة" على الحرم القدس والمسجد الأقصى.

ورغم تعامل الحكومات الإسرائيلية السابقة، بأن الأردن هو المشرف على الحرم والمسجد والأماكن الدينية في القدس الشرقية، فما حدث ليس سوى أول إشارة لبناء واقع جديد، يتجاوز الواقع السابق، رسالة ربما لم تكتمل بدخول السفير، لكن المؤشر انطلق لما سيكون، ما لم يحدث جديدا واقعا وعمليا.

رسالة العنصري بن غفير، لم تكن موجهة الى الحكومة الأردنية ولا الى الرسمية الفلسطينية، بل أيضا الى الإدارة الأمريكية، التي أعلنت في وقت سابق الى ضرورة احترام "الأمر القائم" في الحرم القدسي، خاصة بعدما حققت اختراقا لصالح الكيان في زمن سابق، تحت مسمى "اتفاق الكاميرات" أكتوبر 2015 كمؤشر لتقسيم زماني، وتلك بداية تغيير موقف أمريكا الجوهري من قضية

القدس، التي استمرت منذ العام 1948، حتى 2015، بوضعها تعبير رسمي في وثائق وبيانات الخارجية الأمريكية (الحرم /الهيكل).

تغيير جوهرى في الثقافة السياسية، والموقف الأميركي، مر مرورا سلسلا وناعما، دون اعتراض او غضب رسمي فلسطيني أو حتى فصائل لا تترك حادثا دون أن تدلو بدلوها، ولذا لم يكن مفاجئا أبدا، قرار الإدارة الأمريكية في عهد ترامب بنقل سفارة واشنطن من تل أبيب الى القدس، لتنتهي موقفها بعدم الاعتراف بواقع متعاكس كليا مع قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 وحتى 2017، ورغم اعتراض الجمعية العامة على قرار واشنطن بغالبية 128 دولة، وقبلها قرار مجلس الأمن رقم 476 عام 1980، بغالبية 14 صوتا وامتناع أمريكا عن التصويت، وكذا قرار 478 اللاحق، لكن إدارة ترامب ولاحقا بايدن لم تكثرث، وواصلت قرارها.

ولذا، ما قامت به شرطة الاحتلال وموقف بن غفير قبل زيارة السفير وبعدها، كانت محاولة لتكريس الأمر الواقع لتهويد الحرم القدسي، بعدما اقتصر رد الفعل الفلسطيني والأردني ومعهما العربي على "خطوة احتجاجية مؤدبة"، مكتفين ببيان غير ملزم من مجلس الأمن رافضا سلوك شرطة الاحتلال، دون ذهاب الأطراف العربية لموقف يكسر حاجز "الانفعال الخجول"، بل حدث العكس عبر "منتدى النقب".

ولقطع الطريق على أي تطورات "غير محسوبة" بعد سلوك حكومة "الفاشية اليهودية المستحدثة"، سارعت الإدارة الأمريكية بإرسال مستشار الأمن القومي جاك سوليفان، ليبدأ باستكمال مخطط "الكاميرات" نحو تعزيز قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، دون أن تدفع الثمن المشترك بذلك منذ قرار 1947، الذي منح القدس وضعها خاصا وتحت وصاية دولية، ثم تجاوز جوهر اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) 1993، الذي وضع القدس شرقها وغربها لمفاوضات الحل الدائم، مع منع القيام بأي إجراء أحادي يمس قضايا تلك المفاوضات، ومنها المستوطنات والحدود واللجئين.

زيارة سوليفان، ستقدم بعضا من "رشاوي سياسية" ليست بذى قيمة جوهرية للطرف الفلسطيني وكذا الأردني، مقابل حماية القرار الذي حدث بتكريس

الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الكيان، وعلى طريق تغيير جوهر "الوصاية الأردنية" في وقت لاحق، بما يسمح بالذهاب الى "تقسيم مكاني" في الحرم القدسي، انطلاقا من تكريس معادلة (الحرم/الهيكل) المستخدمة رسميا في الوثائق الأمريكية، ولم تجد من يرفض أو يعترض، بل بدأ وكأنها جزء من "اتفاق الكاميرات" مع الأردن والرسمية الفلسطينية خلال عهد أوباما والوزير كيري.

موضوعيا، المسألة المركزية على أجندة "سوليفان" ولاحقا وزير الخارجية الأمريكية بليكن، ليس رسم ترتيبات "مؤتمر دولي" لحل الصراع، كما تحاول بعض الأطراف تسويق رحلة هدفها السياسي المركزي، امتصاص "الغضب الأنبي" وعدم كسر "حلقة التفاعل" ضمن معادلة الكلام، من خطوات قادمة لتكريس موقف وواشنطن من القدس، كعاصمة وحقوق "يهود" في الحرم وساحة البراق وحائطها.

وسريعا تجاوزت الحكومة العنصرية مع رغبة أمريكية، بوقف بناء وحدات استيطانية في جبل المكبر، كمبادرة "حسن نوايا" مقابل الجوهر المنتظر، الى حين أكثر مناسبة لتنفيذ ما خطت.

وكي لا تصبح معارضة الكلام بغير ذي صلة، يجب أن يعقد الرئيس محمود عباس والملك الأردني وبالتنسيق مع الشقيقة مصر، خطوات عملية ومحددة في حال أي تجاوز تهويدي في الحرم وساحة البراق وجدارها، تبدأ من سحب السفيرين المصري والأردني من تل أبيب، وتعليق منظمة التحرير العمل بوثيقة "الاعتراف المتبادل"، كي مقدمة عملية لتطوير موقف رسمي عربي حقيقي في مواجهة تهويد القدس والحرم.

دون ذلك، كل ما سيقال حول القدس كلاما رافضا "عنتريا" صاخبا يصبح تصديقا للمثل العربي الأشهر وصفا لتلك الحالة "أسمع جَعَجَعَةَ ولا أرى طِحْنَا".

ملاحظة: صباح جديد بيوم حرية لرمز من رموز الحركة الأسيرة.. ماهر يونس بعد كريم يونس تنفس نسيمًا مختلفًا، دون أن يكون نقيًا من عنصرية سجانة.. من قبر والده الى بيته ليعاهد شعبه أن تستمر راية الكفاح.. أهلا بك ماهر في صفوف استكمال مسار ثمن ان تكون فلسطيني ضد الفاشيين.

تنويه خاص: وينسلاند، تحول الى "شاكي" من سلوك دولة الكيان العنصري، بعدما رفضت حوالي 300 تصريح لموظفين من الأمم المتحدة.. تخيلوا هذا الويسلاند كيف كان كلامه بعد عمليات مقاومة ضد مستوطنين.. ولول لقال بس وكان ناقص يعلن الحداد العام.. هيك ممثلين جزء من مصيبتنا الكبرى!

## **بالتوازي مع "العدل الدولية"..مطلب الحماية الدولية يستوجب إعلان "دولة فلسطين"!**

كتب حسن عصفور/ لم تتأخر "محكمة العدل الدولية" في إعلانها استلام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "ماهية الاحتلال" لأرض دولة فلسطين والوضع في مدينة القدس، رقم 247/77 بتاريخ 30 ديسمبر 2022، محددة مضمون القرار المكلفة بتناوله تفصيلا.

وتوافق بيان "العدل الدولية" مع تصريحات مسؤولي "الرسمية الفلسطينية"، بالإعلان حول الذهاب لطلب الحماية الدولية في ضوء التطورات الإسرائيلية الأخيرة، ضما، إرهابا واستيطاننا، وقبلها اعتبار منظمة التحرير عدوا مباشرا لدولة الكيان.

ورغم القيمة السياسية الكبرى لإعلان "العدل الدولية"، لكن النتيجة المتوقعة قد تستغرق زمنا، ما يمنح دولة العدو والإرهاب في تنفيذ مخططاتها التي أعلنتها حكومتها "الفاشية الجديدة" في خطوطها العريضة وبيان ننتياهو وممثلها في الأمم المتحدة، باعتبار أرض فلسطين وكأنها "أرض إسرائيل"، ما يتيح لها الحق في التصرف بما تراه مناسبا من إجراءات وخطوات، في ظل غياب حجم "الرد الناري"، بالمعنى السياسي على مخططات لم تعد سرية.

وتساوقا مع إعلان "العدل الدولية" وطلب "الحماية الدولية" بات من الضرورة الوطنية القصوى، أن يتم تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 67/19 لعام 2012



الخاص بقبول فلسطين دولة عضو مراقب لتصبح العضو رقم 194، تنفيذاً لمقررات المجلس الوطني والمركزي الخاصة بـ "فك الارتباط" مع دولة الكيان.

وقطعا لأي محاولة أمريكية إسرائيلية أمام "القادم القانوني"، وفك "الارتباط الخادع" سيكون لتطبيق القرار الأممي بإعلان "دولة فلسطين" تحت الاحتلال قيمة سياسية كبرى، وفقا لقرار الأمم المتحدة ولاحقا لبيان "المحكمة الجنائية الدولية"، التي عرفت حدود مسؤولياتها القانونية لفلسطين بحدود دولتها في الأرض المحتلة عام 1967، الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة، بما يقطع كل تفسير لمفهوم الحدود والأرض المناط الحديث عنها.

الإعلان عن دولة فلسطين تحت الاحتلال سيكون شرطا من شروط الذهاب لطلب "الحماية الدولية" وفقا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، خاصة الاتفاقية الرابعة منها أغسطس لعام 1949، وفقا للاختصاص المناط بها.

ولعل فلسطين تمتلك كثيرا من "أوراق القوة السياسية" التي تفوق كثيرا ما تمتلكه دولة العدو، وفقا للشرعية الدولية، التي تحاول أمريكا الترويج لها ضمن حساباتها الخاصة، وفي ظل حرب أوكرانيا تعمل بكل السبل للاختباء وراء ذلك، رغم الفارق الجوهرى قانونيا وسياسيا بين احتلال أرض فلسطين من قبل دولة الكيان، وممارساتها العنصرية والتطهير العرقى وسياسة الاحتلال مع الحرب الأوكرانية، ولكنها "هدية ثانوية" وجب الاستفادة منها.

إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال، ووضع حد واضح للوضع القائم، حول ما كان من "اتفاقات سلام" انتقالية، و"اعتراف متبادل" انتهى منذ زمن بعيد، وما بات قائما هو احتلال كامل الأركان السياسية – القانونية من قبل دولة عضو في الأمم المتحدة، لأرض دولة عضو في الأمم المتحدة، وبممارسات تعتبر انتهاكا وتحديا للشرعية الدولية، واستخفافا نادرا بالمنظمة الأممية، وكأنها دولة تمتلك حق الفيتو وحدها ضد شرعية دولية كاملة.

بدء حرب المعركة القانونية في "العدل الدولية"، يفرض موضوعيا قطع كل أشكال "الارتباط الاتفاقي" مع دولة الاحتلال، وأن المشهد القائم لم يعد مستندا الى اتفاق "إعلان المبادئ" 1993 و"الاتفاق الانتقالي" 1995، وما بينها من اتفاقات جزئية، بل هو دولة تحتل أرض دولة.

وهذا يتطلب بالتأكيد تعليق "الاعتراف المتبادل" وفق رسائل 1993 بين منظمة التحرير ودولة الكيان، بعدما تخلت كلياً عن مضمونها، ولذا فدولة فلسطين التي احتلت مكانة منظمة التحرير التمثيلية في الأمم المتحدة، تعلن رسمياً تعليق ذلك الاتفاق الى حين، اعتراف دولة الكيان بدولة فلسطين وتطبيق قرار الشرعية الدولية لعام 2012، وحدودها وفق بيان الجناية الدولية، وعليه تنتظر دولة فلسطين بحث العلاقات على ضوء موقف دولة الكيان، وخاص ما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار 194، ومتبقيات الوضع في مدينة القدس وفقاً للقرار الأممي عام 1947، والذي على أساسه استمرت القدس تحتل مكانة خاصة.

مسألة إعلان دولة فلسطين لا تتطلب تأخيراً ابداً، بل واجبة النفاذ بسرعة قياسية تفوق كثيراً سرعة التفكير النمطي الذي ساد منذ 2005، وحتى مساء 20 يناير 2023 موعد إعلان "العدل الدولية" بدء الإجراءات القانوني لاحتلال أرض فلسطين.

ملاحظة: "الدوشة الداخلية" بين أركان "تحالف الفاشية اليهودية الجديدة" ما تأخرت كثيراً، طبعاً مش معناه انها فرقة سريعة.. لكن السوس بدأ في الحركة من ريف نابلس.. ولا زال في قطار نكبتهم بقية!

تنويه خاص: شكلها "ألمانيا" أدركت ولو متأخرة، ان الأمريكان ناويين يدمروا أوروبا من باب أوكرانيا عشان تقاسم مصالحي دولي جديد بعد نهاية تلك الحرب...وعي متأخر منيح لكن استمراره أكثر "مناحة" يا ألمان!

## "الخان الأحمر" ... معركة "الخط الأحمر"!

كتب حسن عصفور/ لم يتأخر كثيراً "الوزير الفاشي الديني" إيتمار بن غفير، للعمل لتنفيذ مشروعه التدميري، لأحد مراكز المقاومة الفلسطينية الناعمة في مواجهة سياسة التطهير العرقي وعملية الاحتلال الاحلالي، عندما سارع بانتزاع

قرار من حكومة التحالف الرباعي الفاشي بقيادة نتنياهو، للعمل على "تدمير" بلدة "الخان الأحمر" في القدس المحتلة.

بداية، ومن المفارقات، ان الفاشي بن غفير، يريد استخدام قرار لتبرير خطته التدميرية، من محكمة يعتبرها غير ذي صلة بما يخص "الشأن اليهودي"، ويقف مع ليفين – نتنياهو لتغييرها بالكامل، وتشكيل جديدة تتوافق ورؤيتهم التي وصفت بأنها "ثورة انقلابية" ترمي لتدمير كل مفاصل الكيان، أدت لفتح معركة واسعة وبداية "حراك الغضب"، ضد "الانقلاب القانوني، رغم أن القرار بالأصل يتناقض مع قرار محكمة "الشرعية الدولية" بصفتها أرض محتلة، وجزء من أرض دولة فلسطين.

وكي لا يصبح أمر معركة "الخان الأحمر" ضمن دهاليز "خدعة القضاء" فتلك من حيث المبدأ لا تستقيم أبدا مع الحقيقة السياسية، بأن هوية "الخان" فلسطينية كاملة الأركان، وهي تمثل رأس حربة في مواجهة مخطط "التطهير العرقي"، الذي يعمل له تحالف "الفاشية الجديدة" بقيادة نتنياهو – بن غفير – سموتريتش من "الخان" الى الشيخ جراح لإكمال حلقة التهويد في مدينة القدس.

معركة "الخان الأحمر" المستمرة عمليا منذ عام 2000 ولم تتوقف بالمعنى الكفاحي، تعود راهنا لتدخل منحى أكثر خطورة مع استلام فريق التطهير العرقي مركز الحكم في دولة الكيان العنصري، ما يفرض ضرورة العمل فلسطينيا بما يتوافق والتغيير الفاشي، لفرض شكل مقاوم جديد، يتوافق بين المواجهة الشعبية، بتشكيل "حائط صد متقدم" فوق أرض بلدة الخان، وحركة سياسية – ديبلوماسية ترفع من درج حرارتها السابقة، تتوافق وحركة الغليان الشعبي، المنتظرة.

مشاركة القوى الفلسطينية كافة في "المواجهة الشعبية" وخاصة حركة فتح وقيادات مركزية من "التنفيذية والقوى المختلفة"، خطوة كفاحية فاعلة تمنح دعما وتأكيذا، بأن موقف الرسمية الفلسطينية ليس مقتصر على بيان أو تصريح يصدر مع بداية اجتماع حكومي... فالمشاركة الرسمية التزام وليس منحة تشريفية منها، وسوابق ذلك كثيرة، للقيام بحركة "تغيير الأقدام" في سياق الصراع المتواصل.

بالتوازي مع المواجهة الشعبية المباشرة، سريعا يجب أن تصبح قضية "الخان الأحمر" مسألة أولى في "المواجهة السياسية الدبلوماسية وتطوير أدواتها، بما يضع تلك القضية على جدول أعمال النقاش العام كقضية ساخنة تحمل ملمحا مصيريا يتعلق بهوية القدس وليس فقط ببلدة فيها، كونها تمثل حجر عقبة لاستكمال المخطط الاستعماري الاستيطاني الأوسع لاستبدال هوية بهوية في عاصمة دولة فلسطين.

العمل على تطوير خطة مواجهة المخطط التنفيذي لحكومة الفاشية الجديدة، بقيادة بن غفير وتكاملية العمل، وتشكيل "غرفة عملية خاصة" لتكون في قلب خطة المواجهة، تعمل على توفير ما يجب أن يكون دعما وسندا حقيقيا، وليس بيانا لرفع عتب أو بيان خجول يفترق عما كان وصفا لما يحدث طوال سنوات، ليعبر بجوهره عن روح معركة لها ملمح استراتيجي فيما هو قادم.

قضية "الخان الأحمر" يجب أن تصبح حقيقة "خط أحمر" كرأس حربة في معركة حماية أرض فلسطين، وعاصمتها المقدسة ووطنيا ودينيا.

ملاحظة: يوم 23 يناير 1984 ذهب معين بسيسو.. الشاعر الذي نطق الحق الوطني والثوري شعرا وأدبا.. قاد معركة رفض التوطين المبكر.. كان رأس حربة كفاحية حيثما كان.. ذهب معين مخلدا صرخة التمرد الكبرى: "إن نطقت مت وإن سكت مت فقلها ومت"..سلاما لك يا من لم تغادر وعي شعبك ولن تغادره ابدا!

تنويه خاص: "حركة الغضب" داخل الكيان العنصري تتسارع بشكل غير محسوب رياضيا وفق معادلة نتنها هو الانتهازية...دخول 138 شركة من شركات "الهاي تيك" رفضا لمشروع قانون كسر القانون مش مزحة أبدا... قريبا سنرى "قيادة حراك الغضب"..يا كريم!

## "زمن إسرائيل الأسود" بدأ...!

كتب حسن عصفور / لعل مظاهرة تل أبيب ومدن أخرى يوم السبت 21 يناير 2023، ستعتبر محطة لها بعد تاريخي في مواجهة "تحالف الفاشية اليهودية الجديدة" لرسم مستقبل الكيان العنصري، ببعده الخاص، بعيدا عن القضية المركزية والصراع مع الصهيونية واحتلالها الاغتصابي لأرض دولة فلسطين.

وربما جاءت كلمات الأديب الإسرائيلي اليهودي المعادي جدا للاحتلال والعدوانية، في المظاهرة الأضخم منذ سنوات، بأن "إسرائيل دخلت الزمن الأسود" و"المنزل يحترق.. الآن هو الوقت الذي نؤكد فيه من نحن حقًا.. ونوع المستقبل الذي نورثه لأطفالنا"، تكثيفا سياسيا – فكريا لمسار انطلق لا يتضح نهايته بعد، ولكن المؤكد أن "الظلمية اليهودية" باتت قوة مقررة في مستقبل الكيان.

تلخيص الأديب غروسمان للمشهد وأليته، توافق موضوعيا مع كلمات قادة "المعارضة اليهودية" خلال المظاهرات والتي كان جوهرها الحديث عن الخطر القادم، تدمير الديمقراطية، الانقلاب، خيانة لكل ما سبق، تدمير رؤية ما كان.

لغة وعبارات تجاوزت "الممكن اللغوي" المتوقع في كيان له آلياته الخاصة الانتخابية، ولكنها المرة الأولى التي تفرض تلك العملية الانتخابية مسارا سريعا، بل هو الأسرع في رد فعل يتسع ضد ما حدث، تحسبا مما سيكون، وتم تكثيفه في عبارة ربما تصبح هي العنوان الرئيسي للمشهد السياسي القادم، لن يكون كما كان، ولن يمر مرورا كما سبق، من فعل معارض، وصمت على زرع فاشية انتقل من الهامش الى المركز.. من رصاصة يغال عمير ضد رابين لاغتيال مصير سلام الى رصاصة ليفين لاغتيال "منظومة قانونية خاصة".

"الزمن الأسود" القادم للكيان العنصري بملاحمه الفاشية الجديدة، قد يراه البعض "صراعا" في سياق "منظومة يهودية خاصة" بعيدا عن الحقيقة الفلسطينية، وأن "العقد الفاشي" مشترك لعناصرها، حكما ومعارضة، ولذا يبدو أن المشاركة العربية الفلسطينية في تلك المظاهرات تبدو خجولة جدا، بل البعض يرفضها، كونها تتجاهل حقوقهم الوطنية – المدنية، ربما لهم حق "نسبي" في ذلك، ولكن

بالتأكيد، ما سيكون أثرا لن يبق في حدود "هوية دولة الكيان اليهودية"، أي كانت النتيجة التي ستكون ما بعد الحراك الكبير.

عدم مشاركة فلسطيني الـ 48 في تلك المظاهرات ربما يكون "تعبيرا سلبيا، وكان لهم بحث سبل أخرى ومختلفة، يمكنهم من خلالها التعبير عن "الهوية والحق"، بأشكال مختلفة، وفي مناطق مختلفة من الناصرة وسخنين الى عكا وحيفا ويافا، في الجليل والمثلث والنقب، وخاصة أنهم سيتأثرون موضوعيا بنتائج "الانقلاب القضائي" لو تم تمريره، وصياغة "محكمة عليا" وتعيين نائب عام يتوافق و "الظلامية اليهودية"، ولذا بات من "الضرورة الوطنية" تقييما مختلفا لما سبق، ورؤية المسألة من زاوية أخرى، بعيدا عن سياسية "ابتزاز النزقين"، تذكيرا بما كان يوما في 30 مارس / آذار 1976، الذي دخل موسوعة التعريف السياسي بـ "يوم الأرض"

لعل مظاهرات ضد "الظلامية اليهودية" و"الإرهاب الداخلي"، تشكل قاطرة دعم موضوعية للرسمية الفلسطينية، التي لا يجب أن تترك ما يدور بعيدا عن الاستخدام في تعزيز موقفها نحو عملية محاكمة مجرمي الحرب و"الفاشية اليهودية الجديدة"، خاصة وأن من أركانها قادة الحركات الاستيطانية الإرهابية بن غفير وسموتريتش، متزعمي حركة "التطهير العرقي" في القدس وغيرها، والذين انتقلوا من "الهامش السياسي" الى "مركز القرار السياسي".

تطورات متسارعة هامة في داخل الكيان العنصري تتوافق بجوهرها مع ضرورة الخلاص من الفاشية..الظلامية والاحتلال...ثلاثية مترادفة يمكنها أن تكون عناصر لـ "منظومة سياسية فلسطينية جديدة".

ملاحظة: حركة المقاطعة أعلنت أن عددا من الأندية الرياضية قررت وقف التعامل مع شركة "بوما" الألمانية..لأنها تدعم الاستيطان الإرهابي..خطوة هامة تستوجب تقديرا واهتماما..والسؤال هل يصبح وجود هيكل شركات راعية للإرهابيين حرام وطنيا في فلسطين وبلاد العرب..!

تنويه خاص: فضائح سرقة الوثائق السرية من جو بايدن لا تتوقف..معقول في رئيس مثل هيكل بلد يكون "الص وثائق" من عام 1973 حتى ساعته ويستمر..بس في أمريكا كل شي بيصير!

## فك الارتباط الفلسطيني مع "حل الدولتين" ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور / قبل ما يقارب الـ 21 عاما، في يونيو 2002، تقدم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بمعادلة سياسية جديدة، تم اختزالها بالتعبير الذي انتشر سريعا بما يعرف بـ "حل الدولتين"، دون تحديد واضح لها، مقابل الخلاص من قيادة ياسر عرفات، غيابا كاملا أم تغييبا من السلطة والحكم، مبتدئا بتعديل النظام القائم، لتعيين رئيس وزراء يمنح صلاحيات كاملة، بما يعني سحبها من صلاحيات الرئيس أبو عمار.

وبشكل مريب سياسيا، نجح بوش ومعه تحالف علني وسري، في فرض تطبيق جانب واحد من "المعادلة الأمريكية الجديدة، في الحد من سلطة "أبو عمار" الى أن تمكن "التحالف الأسود" من تغييبه كاملا من "الحياة العامة والسياسية"، ومع ذلك الغياب الذي حدث في 11 نوفمبر 2004، بدأت رحلة تنفيذ "التغيب العام" لطمس ملامح "التكوين الكياني الفلسطيني" الذي تأسس عام 1994، بما أصاب جوهر المشروع الصهيوني الاحلالي بمقتل فكري – سياسي، كان لا بد من محاولات استكمال الاغتيال أو الحصار بالحد الأعلى. وكان لهم بعضا في يناير 2006، ثم يونيو 2007، وحتى تاريخه.

وبعد 10 سنوات من "معادلة بوش لحل الدولتين" الوهمية، نجحت فلسطين من خلال الأمم المتحدة من انتزاع قرار أممي أعاد تصويب "التشويه السياسي"، الذي قامت به الإدارة الأمريكية لقضية الفلسطينية، باعتماد قرار 67/19 لعام 2012 حول دولة فلسطين، محددة المعالم والحدود وتم قبولها عضوا مراقبا، تطويرا جوهريا للتمثيل من منظمة مراقب عام 1974، الى دولة مراقب 2012، ما اعتبر في حينه تحولا جوهريا لحماية المنتج الكياني التاريخي للشعب الفلسطيني.

ولكن، بديلا للمضي في معركة "التصويب السياسي النسبي" لمسار "الظلم التاريخي"، الذي لحق بفلسطين الشعب والكيان، لتكريس تثبيت قرار الشرعية الدولية، عبر شرعية وطنية، والخروج من "الالتباس" في هوية "الكيانية القائمة"، بين سلطة فقدت منطق استمرارها وفق ما كان اتفاقا مشتركا، بعد حرب التدمير الكبرى التي قادها الإرهابي باراك عام 2000 وأكملها الفاشي شارون

بعد 2002، الى دولة باتت حقا وطنيا بشرعية قانونية، استمرت حالة التيه بين سلطة أصابها "إعاقة كاملة" ودولة تنتظر على مشارف الطريق السياسي.

خلال السنوات من 2012 الى 2023، كان يمكن للقيادة الفلسطينية ان تعيد رسم طبيعة الصراع في المنطقة، لو قررت تطبيق قرار الشرعية الدولية حول دولة فلسطين، ضمن آليات متعددة، نحو الانتهاء من "الانتقالية السامة" بعدما فقدت مشروعيتها السياسية – القانونية، والتي ألحقت ضررا كبيرا باستمرار التمسك بها، ليس فقط مع دول العدو بل وداخليا، وسمح للمشروع الانقسامى – الانفصالي التمدد والتوسع، بل والتعزيز الكيانى، وتحت مسمى مخادع جدا في قطاع غزة.

ومع التطورات الأخيرة في دولة الكيان، واستلام "الفاشية اليهودية الجديدة" مقاليد الحكم في دولة الكيان العنصرى، لم يعد بالإمكان الاستمرار في حالة التيه بين تحديد هوية الكيانية الفلسطينية، ليس ورقيا ولغويا، بل واقعا سياسيا وحقيقية سياسية، والخروج الكلي من "النفق الأمريكى" الذى فرمل الانطلاقة الكيانية الثانية عام 2012 بترهيب القيادة الرسمية، نحو ترسيخ دولة فلسطين كدولة تحت الاحتلال، تفرض معادلة اشتباك سياسى جديدة.

وبداية فرض الاشتباك الجديد يجب أن يبدأ من التوقف الكلي بالتعايش مع الشعار المخادع، "حل الدولتين"، وعدم استخدامه سياسيا في أي من بيانات تشير الى كيفية حل الصراع، وترسيخ مسألة الاعتراف بدولة فلسطين كضرورة لا بد منها، لو أريد حلا للصراع.

وفك "الارتباط الضلالى" يبدأ بتعميم من الرسمية الفلسطينية الى الجامعة العربية تحدد بوضوح كامل، بعدم جواز الاستمرار في الحديث عن "حل الدولتين" والتمسك بحل دولة فلسطين، وذاته الى كل أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن تدرك هي أولا انها يجب عدم الحديث عن ذلك في أي بيان أو مقابلة أو مواقف.

وليت رسالة "فك الارتباط" مع شعار "حل الدولتين" تنطلق قبل وصول وزير خارجة أمريكا "اليهودى" بليكن الى المنطقة، كي لا يستمر في بيع "الماء السياسى في حارة السقاين الفلسطينية".



ملاحظة: للمرة الأولى يخرج وزير أوروبي ليكون مباشرا في تعرية جرائم دولة الكيان بتدمير منازل ومنشآت تبني بمال أوروبي..وزير الخارجية الإيرلندي مايكل مارتن قالها بالفم المليان وبدون أي "تأتأة" كما يحدث من كثيرين غيره..سلمت يا ميكي!

تنويه خاص: الحركة الانفصالية في قطاع غزة فتحت "حرب" جانبية على قرار ضريبة الشيكول لـ "صالح القدس" على فاتورة الهاتف..لو كان اعتراضها لتعزيز الشفافية كان ربحت نقطة..لكن تعترض فقط لأنها من السلطة هيك خسرت نقطتين..مش دائما الدجل بمشي!

### **استقبال "المنبوذ" نتياهو عربيا ..خطيئة سياسية!**

كتب حسن عصفور/ يوم الاثنين 23 يناير 2023، أخبر رئيس حكومة التحالف الفاشي الجديد بنيامين نتياهو كتلة أعضاء حزبه الليكود، بأنهم جاءوا " إلى السلطة بوعد واضح بتغيير الاتجاه ومحاربة البناء الفلسطيني غير القانوني" في المنطقة (ج) في الضفة الغربية التي تعادل مساحتها 60% من أرض الضفة، وأيضا يشمل ذلك التصريح مدينة القدس الشرقية المحتلة.

تصريحات نتياهو، جاءت في سياق توضيح "تقاسم الصلاحيات" داخل وزارة جيش الاحتلال وتبعية المسؤولية عن الضفة، التي دخلت في تصادم مبكر بين غالانت وسموتريتش، لتؤكد أن جوهر الاتفاق للتحالف الجديد بالذهاب لعمليات ضم الضفة، وبالتأكيد القدس، بشكل مختلف عن الوقاحة العلنية، بحيث تبدأ عبر إزالة الطابع الفلسطيني عن تلك المنطقة، وترسيخ أنها جزء من دولة الكيان.

تصريح نتياهو، حول قضية المنطقة (ج) هو استكمال لما أعلنه مندوب الحكومة الفاشية في الأمم المتحدة داخل مجلس الأمن، عند نقاش أزمة زيارة الإرهابي بن غفير وزير "الأمن الوطني" في حكومة نتياهو للمسجد الأقصى، باعتبار أن الضفة والقدس هي "أرض إسرائيل".

لا يحتاج السياسي الفلسطيني مزيدا من "أدوات الشرح" لتبيان ان أقوال ننتياهو، تمثل ضمنا رسميا لغالبية دولة فلسطين وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وبيان المحكمة الجنائية الدولية التي وضعت حدا فاصلا لأي مغالطات من قبل دولة الكيان فيما يتعلق بهوية أرض الضفة والقدس المحتلة منذ عام 1967.

تصريحات ننتياهو، التي تزامنت مع حرب حكومة التحالف الفاشي ضد "الخان الأحمر" لإزالته كمقدمة لفرض تهويد القدس، مرت مرورا هادئا، يجب ان تدق ناقوس خطر سياسي لما سيكون من قرارات لاحقة، لن تقتصر على مسألة البناء الفلسطيني والتي ربطها بالبناء الاستيطاني، معتبرا أن "الحق واحد" لكل من الفلسطيني والاستيطاني، وتلك تتجاوز الضم بل تهويد علني مسبق لأي قرار قادم، يتعلق بالضفة والقدس.

وبدلا من فتح حرب سياسية ضد إعلان ننتياهو الصريح بضم الضفة الغربية والقدس على طريق تهويدها الصريح، يتم استقباله من الشقيقة الأردن ولقاء الملك عبد الله، بشكل مفاجئ، ما لا يستقيم مع مسار المواجهة المفترضة، كون الرؤية السياسية للتحالف الحاكم في تل أبيب، لا تمثل خطرا على القضية الفلسطينية، "التي كانت مركزية" فقط، بل هي خطر على الأردن والمحيط العربي، قريبا ام بعيدا.

الاستقبال الرسمي العربي لننتياهو، سيكون عامل تشجيع لحكومته المضي بتسارع في تنفيذ جوهر مشروعها اللاحقي للضفة والقدس وفرض التهويد مسارا، وعبر مناورات مستحدثة، دون التوقف كثيرا أمام ما سيقوله "وشوشة" لهذا الطرف العربي أو الغربي أو ذاك، أو يفرمل حركة التهويد لتتسجم مع "موسيقى التمكين" التي يعزفها التحالف القائم، التي شرعها مجددا عبر تمرير قانون "الأبرتهايد" في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع مخاطر الاستقبال في ظل أقوال وافعال ننتياهو وتحالفه حول هوية أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس، فالاستقبال يأتي في وقت اتساع حركة الغضب ضد مشروع قانونه القضائي، دخلها أوساط جديدة، لم تكن جزءا من أي حراك سابق، وربما للمرة الأولى يخرج محافظ بنك إسرائيل ليحذر ننتياهو بشكل مباشر، مما يقدم عليه من أثر على مكانة "التصنيف الائتماني" لدولة الكيان، الى

جانب حراك شركات التكنولوجيا وغالبية قانونيين تعلن رفضا صريحا لما سيكون.

الحراك داخل الكيان، والذي قد يراه البعض يهوديا يهوديا، وان القضية الفلسطينية ليست في جوهر ذلك الحراك، ورغم صوابية الأمر من الناحية الشكلية، لكن جوهرها الحقيقي يصيب قاعدة الحكم بهزة كبيرة، ستترك أثرها على مكونات الكيان بكل أركانه، ما دفع رئيسه هرتسوغ أن يصرخ محذرا من الخطر الكبير القادم، والذي يعرضه للتلاشي، وربما المرة الأولى قول ذلك الكلام.

الاستقبال العربي جاء وكأنه دعما غير مباشر لتحالف نتنياهو في المعركة السائدة داخل الكيان، وتجاهلا لمواقفه حول الضفة والقدس، وجائزة الترضية التي نقلت عنه، وليس بصوته، حول الحفاظ على "الوضع القائم" في الحرم القدسي لا تستحق أبدا جائزة الاستقبال.

كان يفترض عربيا أن يتم اعتبار نتنياهو "منبوذا سياسيا"، يتم تحريم التعامل المباشر معه وحكومته، ما دام مشروع التهويد والضم هو مشروعهم الخاص لأرض دولة فلسطين.

ليس متوقعا أن تغضب "الرسمية الفلسطينية" علانية من استقبال نتنياهو، ولكن واجبها بحكم تمثيلها لشعب الفلسطيني، أن تعبر عن رفضها لذلك وتحذر من مخاطره السياسية، وأن يكون التنسيق العربي معها حقيقي وليس شكلي.

ملاحظة: مش غلط البعض العربي والفلسطيني يقرأ ما ينشر من تصريحات الوزير الأمريكي السابق بومبيو حول أكاذيب نتنياهو...مع انه كل طفل روضة عارفها بس مش غلط ينعاد معرفتها..زيادة الخير خير لعل وعسى..!

تنويه خاص: كمية الفساد اللي انكشفت في يوم داخل حكم "الممثل اليهودي" بأوكرانيا، لو صارت في بلد غيرها، كان الفاقد للذاكرة بايدن ما نام وهو يصرخ..الفساد عند الأمريكان أنك ما تكون أراجوز لهم وبس!

## "الثورة الاستيطانية الكبرى" بقيادة سموتريتش.. هل من "صحوة فلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ لعل ميزة "الحكومة الفاشية الجديدة" بقيادة نتنياهو، أنها لم تعد تبحث "غموضاً" في العمل لتنفيذ المخطط التهودي في الضفة الغربية والقدس، خاصة بعدما نجحت في "جس نبض" رد فعل "الرسمية الفلسطينية" أثر اقتحام الإرهابي إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى، بعدما كان ذلك خطأ أحمر، أشعل أوسع عملية مواجهة مع العدو الاحتلال في زمن "المؤسس ياسر عرفات"، لكنه مر مروراً "سلساً هادئاً" عبر خطب في مجلس الأمن.. لم تترك غبرة واحدة فوق حذاء حكومة الإرهاب النتنياهوية.

وبعد انتهاء زمن "الغزوة البن غفيرية" بلا ثمن أو معاتبة سياسية دولية، لمنع أمريكا، وبرضى فلسطيني عربي، اصدار بيان من مجلس الأمن يدين تلك الفعلة السياسية يوم 5 يناير 2023، انتقلت حكومة "التحالف الفاشي الجديد" الى ما يليها من خطوات تهويدية، ولكن بسرعة مضاعفة عما كان لها في سنوات سابقة، حيث تم رسمياً ولأول مرة تعيين وزير خاص لتنفيذ ذلك المخطط القادم.

ونشرت وسائل إعلام عبرية عناصر "الثورة الاستيطانية الكبرى" لحكومة تحالف نتنياهو وتشمل:

المصادقة على 18 ألف وحدة استيطانية جديدة

انعقاد مجلس "التخطيط الأعلى" مرة كل شهر وليس مرة كل ثلاثة أشهر

لجنة فرعية للمصادقة على بناء استيطاني لا يشمل وحدات سكنية

3 توابع وليس 5 للمصادقة على المخططات الاستيطانية

تجاوز وزارة الجيش والمؤسسة العسكرية و"مدننة" الإدارة المدنية في الضفة

"ضم مصغر" عبر إدراج الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية

ولأول مرة منذ الغاء الاتفاقات الموقعة من قبل حكومات تل أبيب المتعاقبة بين

منظمة التحرير ودولة الكيان عملياً من عام 2000، وبعد تغيير جوهر في

مفهوم عمل "الإدارة المدنية" لسلطات جيش الاحتلال، قرر نتنياهو منح

صلاحياتها الى الوزير سموتريتش، ليكون المسؤول الأول عن تلك الإدارة

ومشرفا على تنفيذ "الثورة الاستيطانية الكبرى"، بكل تفاصيلها، وكف يد جيش الاحتلال ووزيره عن التدخل في ذلك الشأن.

رغم كل ما سمع ننتياهو محاذيرا جراء ذلك القرار، من شخصيات أمنية وقانونية إسرائيلية، وما يمكن أن تثيره ردة فعل ليس محليا فحسب، بل في إطار محكمة العدل في لاهاي، لكنه لم يقف كثيرا أمام تلك الأصوات، لسبب يبدو أنه لم يعد مجهولا، من حيث قياس "مرباح قراره" مقابل ما يمكن خسارته، لو انتظر وفقا لتلك الأصوات.

يبدو أن ننتياهو، أصبح متيقنا تماما، ووفقا لتقديرات أجهزته الخاصة، بعدم دفع ثمن كبير سياسيا وأمنيا مقابل تلك القرارات، تعيين الوزير المستوطن العنصري سموتريتش لقيادة "الثورة الاستيطانية"، لا فلسطينيا وبالتأكيد لن يكون عربيا، بل العكس حيث بدأت عملية فتح الأبواب لاستقباله.

ننتياهو وتحالفه الحكومي الفاشي الاستيطاني، أدرك جيدا، ان الرسمية الفلسطينية لن تقوم بأي عمل من شأنه تغيير "معادلة الأمر القائم"، فلا وقف للتنسيق الأمني، بعدما هدها صراحة بسحب الامتيازات الشخصية جدا، ولن تذهب الى تنفيذ أي من قرارات "فك الارتباط"، وستبقى "تجاهد" في "دائرة التهديدي السوفي"، ولن تتجاوزه نحو القيام خطوة عملية واحدة، مع زيادة درجة "العويل العام" ومناشدة الأمريكان للتدخل والقيام بما يستر عورتهم سياسيا، بعدما أقدم ننتياهو على تعريضها بلا أدنى حساب خاص.

وعربيا، يبدو أن هناك تسوية ما وفق معادلة جديدة تنطلق من "الحفاظ على الوضع القائم في الحرم القدسي مقابل الضم الواسع"، معادلة يمكن لننتياهو تسويقها بامتياز داخل أطراف حكومته، ولجم الوزير الصبي بن غفير ومنعه من القيام بأي فعلة تترك معادلته الذهبية الجديدة.

لم يعد الحديث عن الضم والتهويد توقعات أو تقديرات سياسية معرفة بأفكار حكام دولة الكيان العنصري، بل أصبحت واقعا مخططا وجهازا تنفيذيا لها، يبدأ بفرض "حقائق سياسية جديدة"، دون أن يجد "عراقيل تحد من مساره المتسارع.

"الثورة الاستيطانية الكبرى" بقيادة الفاشي المستوطن سموتريتش لن تقف ما لم تتغير جذريا حركة الرسمية الفلسطينية، ودون انتظار لمساعدة "صديق"، وتنطلق نحو "صحوة كفاحية شاملة" تنقلها من "سبات" طال أمده الى فعل تأثيري عام.

وعناصر "الصحوة الوطنية" بتفاصيلها متوفرة جميعها في درج مكتب الرئيس محمود عباس، وما عليه سوى نفض الغبار الذي تراكم عليها منذ عام 2015 حتى تاريخه...وعندها لن يقلب المشهد على عدو قومي فحسب، بل على كل عدو للوطنية الفلسطينية أي كان مسمياتهم الأخرى!

دون القيام بـ "الصحوة الوطنية" على الرسمية الفلسطينية "لملمة" بقاياها، ولتختار مكان "تقاعدها" الذي لن يكون آمن أبدا!

ملاحظة: بشكل مفاجئ..خرج وزير خارجية الكيان العنصري بن عامي ودسم "السم في العسل" وهو يتحدث عن حرب أوكرانيا..بن عامي اعتبر عدم قبول الفلسطينيين بالسلام غير الكامل قاد الى كارثة...طيب هو تهويد الحرم القدسي مش أصل الكارثة..شلامكم ما كان شلام ولا شالوم يا شلومو!

تنويه خاص: يوم 26 يناير 2008 رحل القائد الوطني الكبير جورج حبش...أحد اضلع قيادة الثورة الفلسطينية المعاصرة..جورج حبش اسم لا يمكنه أن يكون مضافا لشي فهو من أضاف للفعل الوطني والثوري..سيبقى خالدًا خلود من صنعوا "المجد الوطني الفلسطيني الكبير"..سلاما أبو ميساء!

**بعد استحقاق ننتياهو..هل ترسل أوراق إسرائيل الى مفتى الشرعية الدولية!**

كتب حسن عصفور/ بشكل غريب خرج عن سياق "اللغة السياسية" في التعامل مع الأمم المتحدة وجمعيتها العامة، أطلق رئيس "الحكومة الفاشية المكثفة" بنيامين نتنياهو، تصريحًا أقل ما يمكن اعتباره أنه "شاذ سياسيا وعقليا"، بوصفه

قرار الجمعية العامة حول تحويل ملف "ماهية الاحتلال" لأرض فلسطين الى "العدل الدولية" بأنه قرار "حقير".

ليس مفاجئاً ابدا الهوس والهستيريا التي يصاب بها قادة الكيان الغازي لأرض دولة عضو في الأمم المتحدة، ليس بسبب قوته بل بحكم الرعاية التي يتمتع بها خارج القانون، من قبل الولايات المتحدة، التي تراه رأسها السام في المنطقة والشرق الأوسط.

ما تحدث به رأس الطغمة الفاشية، تكثيف لجوهر هذا الكيان وعلاقته بالشرعية الدولية، الذي لا يقيم لها وزنا ولا اعتبارا، بل يحاول استخدامها كيفما يريد وفقا لمصالحه، ما دام لا يجد ردعا مباشرا، أو محاسبة على أفعاله الاستخفافيه والاستحقارية لمنظومة الشرعية الدولية.

أن يعلن ننتياهو وحكومته "الفاشية" عدم التزامه بالقرار، فتلك لا يوجد بها مفاجئة أبدا، كون الكيان بالأصل لم يلتزم بأي من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي ربما هي الأكثر تجاه قضية محددة فيما صدر عنها منذ عام 1947، لكنها لا تجد لها سبيل التنفيذ، ليس فقط بسبب الرعاية الأمريكية – الأوروبية، بل وأيضا عدم القدرة العربية على فرض قرار لصالحها عبر فلسطين.

اعتبار ننتياهو قرار تحويل ملف ماهية الاحتلال لأرض فلسطين الى "العدل الدولية" بأنه قرار "حقير"، يكشف من حيث سقط هوسا سياسيا، قيمة ذلك القرار سياسيا وقانونيا، وأنه ربما يمثل قاطرة نحو تطوير المواجهة القانونية – السياسية، مع تنامي المواجهة الشعبية، لفرض حصار على الكيان العنصري.

قادة الكيان العنصري، الذين يدركون القيمة السياسية والأهمية التاريخية للقرار الذي سيكون، من محكمة العدل الدولية، وبالتأكيد سيكون لصالح دولة فلسطين، كون الإدانة كاملة الأركان، وسبق أن ورد بعضها في حيثيات قرار المحكمة الجنائية الدولية حول "جدار الفصل العنصري" يوليو 2004، مع تطور سياسي قانوني جديد، يضاف لما ورد في حيثيات قرار الجنائية الدولية، هو أن الأمم المتحدة اعترفت رسميا بدولة فلسطين كعضو مراقب، وهو ما لم يكن في عام 2004.

الحكم المرتقب، لن يخالف "الشرعية القانونية" وقرارات الجناية الدولية، بنقل التعريف من احتلال أراضي ليست ضمن "سيادة إسرائيل" الى احتلال أرض دولة فلسطين، وهذا هو السر الأساسي الذي أدى لفقدان "اتزان" قادة الحركة الصهيونية العنصرية في دولة الكيان، ورئيس حكومتها نتنياهو.

قرار الفصل في "ماهية الاحتلال" سينتج عنه ترسيخ مكانة دولة فلسطين قانونا وفقا لمحكمة العدل الدولية، وتأسيسا على قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012، وتعزيز لمطالعة الجناية الدولية عندما تسلمت دعاوي فلسطين في عام 2021، 2022، تستند الى أنها أرض فلسطين المحتلة.

القرار كان انتصارا وطنيا فلسطينيا بامتياز، ولعله القرار الأهم قانونا سيكون، وما سيصدر عنه لاحقا تعريزا لمكانة فلسطين الدولة، ما يفتح الباب لاستكمال عضويتها في الأمم المتحدة من "مراقب" الى عضو كامل الأركان، وخاصة مع التطورات التي حدثت باستلام "الفاشية الدينية والعنصرية" حكومة الكيان، ما يمثل دعما مضافا لاستمرار المواجهة القانونية السياسية دوليا.

ولعل بات مفيدا جدا، واستباقا للذهاب الى "العدل الدولية"، ان تواصل دولة فلسطين هجومها، برفع مذكرة خاصة، قانونية حول إهانة رئيس حكومة الفاشية المعاصرة في تل أبيب، للشرعية الدولية وجمعيتها العامة، باعتبار ذلك سابقة، تستوجب إحالة "أوراق دولة الكيان" العضو في الأمم المتحدة الى "مفتي الشرعية الدولية"، للنظر فيها، واتخاذ كل ما يلزم لإهانتها "المحكمة الشرعية"، ومنها طردها من عضوية الجمعية العامة كعقبة أولية الى حين اتخاذ ما يلزم، وقد يكون الذهاب الى قرار "متحدون من أجل السلام"، حول فرض قرارات الأمم المتحدة.

المذكرة القانونية السياسية، بتصريحات نتنياهو ومندوب الكيان، تجاوزت إهانة الشرعية الدولية، بأنهما ذهبا لعملية ضم صريح لأرض دولة عضو في الأمم المتحدة، ما يتطلب اتخاذ ما يلزم تجاه فعل الإهانة والضم.

دينامية الفعل العالمي يجب أن تركز الى دينامية فعل وطنية خاصة، تكسر "الجمود الذاتي" في التفاعل مع التطورات المتسارعة جدا في مسار الصراع،



تفاعل يفتح بابا خاصا في "جدار الحصار العقلي" المفروض على الحالة الفلسطينية منذ يناير 2006.

وبعد دعوة الرئيس محمود عباس في خطابة بذكرى انطلاق الثورة المعاصرة وحركة فتح يوم السبت للحوار الوطني، ليعلن رسميا موعد البدء بذلك، وتكليف رئاسة المجلس الوطني القيام بذلك، وداخل بقايا الوطن، في الضفة وقطاع غزة.

توازي فعل "مواجهة العدو" في الساحة الدولية مع "تنامي المواجهة الشعبية" للعدو في فلسطين، وكسر قواعد الانفصال الانقسام، هو قاطرة الفعل العام نحو حماية المشروع الوطني في مواجهة المشروع التهويدي والمشروع البديل.

ملاحظة: مهرجان ذكرى انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وحركة فتح في قطاع غزة، رسالة سياسية الى قيادة الحركة قبل غيرها، لا يجب أن تكون خبرا لمناكفة فصيل ضل الطريق غرورا.. لكنها فقط، رسالة ولاء وانتماء الى الوطنية الفلسطينية.. رسالة الى الرئيس عباس قبل غيره.. فتح تستحق فعلا مختلفا عما ساد طويلا!

تنويه خاص: خبر تدخل "سارة نتنياهو" في تعيين قيادات عسكرية وأمنية حساسة جدا داخل الكيان، ومنها رئيس الموساد، وفقا لشهادات رسمية، تمثل فضيحة نتنياهوية بامتياز.. هل ستمر أم ثمنها سيكون قريبا...نعيش ونشوف!

**"فدائي شعفاط" .. صنع من رصاصه فجراً وطنياً وعلقماً لعدو ومرتعش!**

كتب حسن عصفور/ ما أن أنهت قوات جيش الفاشية اليهودية، مجزرة مخيم جنين فجر الخميس 26 يناير 2023 بإعدام تسعة فلسطينيين بينهم مسنة، حتى سارع رأس حربة حكومة العدو القومي مقدما التهاني لـ "فرقة الموت"، مفتخرا بتلك الجريمة المضافة لسجل جرائم حرب ترتكبها دولة خارج النص القانوني والإنساني.

جريمة حرب مخيم جنين، لم تكن الأولى، ولن تكون ما دام هناك هذا الكيان قائما دون ان يتم تدفيعه الثمن الذي يفرض تصويبا جذريا فكرا ومواقفا سياسية، ولكن "لحظات الافتخار" لقيادة التحالف الفاشي المستحدث، ونذالة الموقف الأمريكي والبعض "الشقيق" فيما كان من جرم أصاب الفلسطينيين بقهر مركب، لم تطول.

ولأن فلسطين لم تصل بعد الى حد "العقم الثوري" و "الكفاحي" كما أريد لها منذ اغتيال رمزها الخالد أبدا ياسر عرفات نوفمبر 2004، لم تتأخر كثيرا في إعلان فعلها، ليخرج "خيرى علقم" من مخيم شعفاط المقدسي منفذا عملية ضد مستوطنين إرهابيين في منطقة النبي يعقوب بالقدس الشرقية المحتلة، عملية يمكن اعتبارها الأكثر قيمة كفاحية منذ عمليات المواجهة الكبرى 2002، عندما انتفض الشعب مدافعا عن مشروعه الوطني وقائده التاريخي أبو عمار، بعدما قادت الطغمة الفاشية بقيادة الإرهابي شارون ووزيره جيشه اليهودي الفارسي شاولوف موفاز، حرب التدمير

"عملية شعفاط الجديدة"، مساء يوم 27 يناير 2023 واصلت من حيث "الاشتقاق البطولي" بالتنفيذ، وما أحدثته أثرا في مسار المواجهة وسيكون، ما كان من الفدائي "عدي التميمي" ابن ذات المخيم المقدسي شعفاط، عندما خرج بمسدسه أيضا ليكسر كل هيبة جيش العدو عبر حاجز يمتلك من "الحصانة الأمنية" ما يرهبون به كل من يفكر عملا.

جاء الفدائي عدي يوم السبت 8 أكتوبر 2022، لينفذ عمله الأول ويترك الأثر الفلسطيني بقتل من قتل وجرح من جرح، وغادر تاركا جيش العدو وأجهزة أمنه يحاولون فك اللغز الفدائي الجديد في سياق عمل لن يتوقف، حتى جاء يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2023 ليكون فعل الاستكمال للفدائي عدي باقتحامه مستوطنة "معاليه أدوميم" (رمز الاستيطان الإرهابي الأهم) وترك بصمته على جسد "الإرهابيين اليهود" حراس تلك المستوطنة في القدس الشرقية، وغادر أرض فلسطين ليخلد في ذاكرة شعب فلسطين.

"عملية شعفاط" الجديدة، درس مضاف ليس للعدو القومي من شعب فلسطين في سياق الصراع، بل تنشيط لـ "ذاكرة" البعض الذي راهن أن أهل فلسطين "فقدوا

شهية البطولة الكفاحية"، وبنوا حساباتهم السياسية وفقا لمعادلة خارج "الدسم الوطني" فسقطوا كما عدو الشعب القومي، في بئر الغباء العام.

"عملية شعفاط الجديدة"، رسالة خاصة للرسمية الفلسطينية بأن خيار الفعل لا يحتاج كثيرا من وقت البحث في "دهاليز الظلام" لرد العدو الذي استخف بها الى حد "الخجل الوطني"، ولا تزال تفكر كيف لها أن ترد على ما أصابها من "فعل السخام" السياسي بعد ما قامت به حكومة التحالف الفاشي اليهودي.

"عملية شعفاط الجديدة"، رسالة الى القوى السياسية في فلسطين، أن "الجعجعة الكلامية" واستبدال الرد بالبحث عن الرد لن تكون طريقا واقيا ولا ستارا لخداع طال أمده، وتعزية لمن حاول ممارسة الخديعة والخداع العام.

"عملية شعفاط الجديدة" ترسيخ للحقيقة أن الصراع مع مشروع العدو القومي التهويدي، ينطلق من أرض القدس والضفة فهي رأس حربة هزيمته ورأس حربة نصر مشروع الشعب الفلسطيني الوطني، ولا استبدال له شكلا وقيمة.

"عملية شعفاط الجديدة"، تأكيد أن "العمل الفدائي" لا يحتاج ترتيبات ولا أنفاق ولا صواريخ لم يعد لها جدوى راهنا، ولا تشكيلات ولا مسميات تبحث "موازنات" تنفيذية غالبا يذهب في مسار غير مسار الحقيقة.

"عملية شعفاط الجديدة" بطابعها الانتقامي ردا على جريمة حرب جنين، لكنها ردا طاعنا لـ، "خطة الاستيطان التهويدية الكبرى"، ورسالة أن الفلسطيني لن يكون متفرجا أبدا في تهويد أرضه وحلمه الوطني.

"عملية شعفاط الجديدة"، يوم للتاريخ من تاريخ المواجهة الكبرى لشعب فلسطين.. وترسيم لحدود الفعل الفدائي المنتظر.

ملاحظة: كم هو عار أن يسارع البعض عربا وعجما و"تورا وينسلانديا" بالمس بجوهر الفعل الفدائي الفلسطيني، قتل الإرهابيين المستوطنين حق وضرورة.. والعكس قصور ورنذيلة.. وكسة توكسكم قياما وقعودا!

تنويه خاص: مسارعة فصيل فلسطيني بطبع بوستر لشخص ليس هو الفدائي وتفتخر بما كان كشف مستورهم المعيب.. حبل الكذب صار قصير جدا.. بس الصراحة بدهم ألف بوسة على مكذبتهم.. اختصرت الطريق لفضحهم!

الى بعض "الأشقاء" العرب...المستوطن إرهابي قتاله ضرورة!

كتب حسن عصفور/ في سابقة نادرة، سارعت بعض دول عربية شقيقة، ومعها تركيا أردوغان، الى اصدار بيانات إدانة لعملية القدس في مستوطنة النبي يعقوب يوم الجمعة 27 يناير 2023، حيث قتل 7 من مستوطنيتها، بعد يوم من "جريمة حرب" ارتكبتها قوات جيش العدو في مخيم جنين بإعدام 9 من شباب المخيم وامرأة مسنة.

بيانات الإدانة "العربية" السريعة جدا، وبعد دقائق من الحدث، كانت خلافا بل نقيضا لبياناتهم التي جاءت بعد ساعات طويلة حول مجزرة المخيم، لم تحمل كلمة شجب او تدين، او تستنكر، بل لغة "مؤدبة" الى حد الاستفزاز، وكان الحدث "حق" للقوة الغازية، التي تحتل أرض فلسطين، أن تقتل من تراه يستحق القتل والاعدام، بل لم نقرأ كلمة في بيانات "الأدب" الناصحة لحكومة "التحالف الفاشي الجديد" بالتصرف بـ "حسن نوايا"، وتراعي قواعد "اطلاق النار".

بلا أدني موارد، ما حدث من بيانات بعض "الأشقاء" العرب يمكن اعتباره وصمة عار وطنية وقومية، ما كان يجب أبدا ان تصمت عليها "الرسمية الفلسطينية"، والتي عليها مقاربة ما صدر عن روسيا والصين وحتى أوروبا، بما صدر عنهم وبسرعة صاروخية، كأنهم كانوا ينتظرون حدثا لإدانة "الفلسطيني"، بعيدا عن كونه حق أم لا حق.

الرفض الرسمي الفلسطيني لتلك البيانات العار مسألة واجبة، كي لا يذهب بعضهم لاحقا بالبحث عن "مسببات" لاعتبار النضال الوطني الفلسطيني مظهرا من مظاهر "الإرهاب"، ولا نجد قرارات للرسمية العربية بوضعها في سياق لغتها المستحدثة جدا في سياق زمن التطبيع الغريب.

ما حدث من بيانات بعض "الأشقاء" العرب ليس "جهلا" ولا سذاجة"، بل معرفة بأن الحدث هو رد فعل طبيعي جدا وضروري جدا في مواجهة عدو احتلالي عام لأرض فلسطين، ومسلسل جرائم الحرب التي يرتكبها يوميا، دون أدني محاسبة أو مساءلة، بل ودون أن تفعل تلك الدول ما يجب عقابا، فيما تعاقب صاحب الحق بأي مسألة تراها هي لا تنسجم ورؤيتها "الغربية" للصراع، وكأنه حالة اشتباك "ودي" لا أكثر.

ولعل بيانات "الإساءة" للعروبة والانتماء العربي، تشكل جرس إنذار مبكر جدا للرسمية الفلسطينية، لتبدأ حملة سياسية – إعلامية حول مخاطر تلك المواقف في الصراع مع دولة الاحتلال، عشية إعلان محكمة العدل الدولية قبولها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "ماهية الاحتلال" يوم 17 يناير 2023، أي أيام قبل مجزرة جنين، وأن تخاطب جامعة الدول العربية برسالة رسمية رفضها لتلك البيانات، وتحدد ضررها الكبير لمعركة الصراع القادمة.

بيانات "الإساءة" للعروبة والانتماء العربي، تمثل خطرا جوهريا على تعريف مفهوم الاحتلال والمقاومة، بكل أبعاده، بل ومسا جوهريا بقرار الاعتراف بدولة فلسطين وحدودها المحتلة منذ العام 1967، وهوية عاصمتها المقدسة وطينا وديننا، وخدمة "موضوعية" للرواية الصهيونية بأن أرض فلسطين هي أرض إسرائيل، وأن الفلسطينيين سكان يستحقون بعض حقوق وليس شعب له هوية.

وكي لا يصبح موقف بعض "الأشقاء" العرب قاعدة قياسية لمحاكمة حركة الكفاح الوطني الفلسطيني ضد الغزاة والمحتلين، ربما بات ضروريا جدا أن تقوم الرسمية الفلسطينية بإعداد قائمة كاملة بأسماء المنظمات الاستيطانية وقاداتها، وبينهم الوزيرين بن غفير وسموتريتش، باعتبارها منظمات إرهابية يجب وضعها على "القائمة السوداء"، محاربتها بكل ما يمكن ذلك، ومعها ورقة "إرشادية" لمعنى الاستيطان فوق أرض فلسطين ومخاطره، وبأنه جزء من أدوات الاحتلال والفصل العنصري والتطهير العرقي، لأن البعض العربي غابت عنه تلك "البديهيات" فوجب تنشيط ذاكرتهم بها، كي لا يذهبون "ضلالا قوميا" أبعد.

بيانات "الإساءة" من بعض العرب ضد عملية القدس لا يجب ان تمر مرورا عابرا، وعليهم أن يدركوا حقيقة، ان المستوطن إرهابي قتاله حق وطني وضرورة لا بد منها. وغيرها خيانة وخنوع!

ملاحظة: ما ذكره تقرير صحيفة عبرية عن نهاية "العصر الذهبي" لدولة الإرهاب والعنصرية سيكون من أرض الضفة والقدس..رسالة الى بعض المرتعشين عربا وعجما وأذنابا بكل اللغات الحية ونص الحية..فطائر الفينيقي الفلسطيني أبقى!

تنويه خاص: أزمة رأس التحالف الفاشي تنتياهو مع بني جلدته اليهود، مستمرة ويبدو أنها لن تتوقف، رغم كل محاولات "التباكي" على مقتل مستوطني النبي يعقوب في القدس المحتلة.. آخرتك منيلة بستين نيلة يا أنت، ولن يحميك أن تتغطى ببعض العريانيين!

## **فعل منظمات "الإرهاب اليهودي" و"الموت للعرب".. لتنشيط "ذاكرة الأشقاء"!**

كتب حسن عصفور/ ما حدث من بعض "الأشقاء العرب" بمسارعة الاتصال برأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، وإصدار بيانات "اللطم" على مقتل عدد من المستوطنين في القدس المحتلة، ستبقى وصمة سوداء، ليس فقط لأنها أدانت فعلا ضروريا ضد غزاة ومحتلين لأرض وشعب، بل لما بها من استخفاف فريد بالوطنية الفلسطينية وكفاحها الثوري ضد عدو مغتصب، فتحت الباب لغيرهم من النيل منها.

ولا يقل عما بتلك البيانات السوداء المعيبة لكل ما هو "أخلاقي" قبل أن يكون وطني - قومي، ان لا تغضب "الرسمية الفلسطينية" بوضوح مطلق على ما كان من "أشقاء" طعنوا روح كل شهيد فلسطيني سقط حاملا راية قضيته، وطعنة في ظهر قيادة النضال الوطني العام، وتناول غير مسبوق على جوهر الثورة الفلسطينية المعاصرة، بكل مظاهرها.

ولكن، ما زاد الأمر سوادا فوق سواد تلك المواقف "العار"، ألا يخرج من بين "الباكيين" على "دم الغزاة"، ليقول كلمة واحدة في قيام منظمات "الإرهاب اليهودي" في حرق منازل فلسطينية، وتحطيم أملاكهم وسياراتهم، واستباحة ما يمكن استباحته بحماية جيش الفاشية الاحتلالي الاحلالي.. أفعال تمت وتتم لم تبق وسيلة إعلامية، دون نشرها، كي لا يقال أن "مثل تلك الأخبار" لا تصل الى من سارع باكيا على دم "يهودي مستوطن".

ومن المفارقة التي تكشف فضيحة البعض "الشقيق"، أن تستنكر وسائل إعلام عبرية تلك الحملات الإرهابية، وبأنها تمثل خطرا عليهم وليس فقط على

الفلستيني، عمليات شعارها المركزي، "الموت للعرب"، ولم يقولوا "الموت للفلستيني"، وتلك مسألة ربما تدفع من سارع بإدانة فعل الفعل الكفاحي بالتوقف قلقا ويفكر ماذا فعل سوءا.

"الموت للعرب". شعار مركزي لفصائل "الإرهاب اليهودي"، منذ قام باروخ غولدشتاين من أتباع كاهانا المؤسس للإرهاب اليهودي الحديث، بارتكاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994، ولا زال "أحفاده" يعملون بكل حرية داخل الكيان، ومواقفهم العدائية لا تقف عند حدود 1967، بل تغطي كل أرض فلسطين التاريخية، من رفح الى الناقورة، ومن البحر الى النهر، بأسماء معلومة جدا، وأبرزها الراهن ما يعرف بـ "لهافا" و "لافاميليا"، منظمات غالبية إعلام العدو يراها بوضوح أنها "منظمات إرهابية"، تمارس كل أشكال الحقد والكراهية والعنصرية ضد الفلستيني والعربي، بل أن كراهيتهم التي تفوق الحد الممكن تستنفذ بعضا من سياسي دولة الكيان، فطالبوا بإخراجها عن القانون وحظرها..

ولتنشيط ذاكرة بعض "الأشقاء" العرب المتباكين على دم الغزاة المستوطنين، أنه ما بعد توقيع "اتفاقات التطبيع" مع دولة العدو القومي، وراجت إشاعة عن قيام مستثمر إماراتي بشراء نادي بيتار القدس، كيف خرجت مسيرات تلك المنظمات الإرهابية وهتفت شعارها الشهير، "بيتار سيبقى نقياً للأبد"، ما يعكس عنصرية نادرة ليس ضد الفلستيني فحسب بل ضد العربي القادم ليضخ مالا في كيانهم.

التذكير بتلك اللمحة عن منظمات "الإرهاب اليهودي" التي تعمل في الضفة والقدس والمستوطنات كافة ونموذجهم الرسمي بن غفير وسموتريتش، قامت خلال 48 ساعة، بأعمال حرق وتخريب وتدمير ممتلكات، وقتل شاب في قفيلية، وجرح العشرات من الفلستينيين، لكنها مرت مرورا عابرا، وكأنها لا تعني لـ "المنددين العرب" شيئا.

صمت البعض العربي على "الإرهاب اليهودي"، بعدما سقطوا في امتحان "العروبة" لن يكسر ظهر من خرج ليتحرر من "رجس محتل"، لكنه سيبقى أثرا بداخل كل ما هو فلستيني روحا واسما.

محاولة البعض العربي تبيان "أنسنتهم" على حساب دم أهل فلسطين، لن تمنح فاعليها رضا من يكره العربي بصفته وليس بجنسيته... فالغزاة لا يحترمون من لا يحترم قيمه وتاريخه.

ملاحظة: وثيقة المؤرخين اليهود داخل الكيان العنصري وخارجه، ان مسار حكومة الفاشية الجديدة هو خطر على "وجود إسرائيل"...رسالة لمن يهمله الأمر لو أريد له ألا يبقى غارقا في وحل الاستغناء!

تنويه خاص: جيد الحديث عن عودة لقاءات قيادية فلسطينية بمشاركة الرئيس محمود عباس، للمرة الثالثة، خلال كم يوم.. لكن "الأجود" ان يتم تشكيل "خلية عمل" تتواصل مع العرب والعجم كي لا يسقطوا ثانية في عار جديد ضد فلسطين الثورة والكفاح!

### **أسئلة "سانجة" الى وزير خارجية أمريكا "العظمى"!**

كتب حسن عصفور/ في 15 يوليو 2022 قام الرئيس الأمريكي بزيارة الى مدينة لحم، والتقى مع الرئيس مع محمود عباس، وفي حينه حدد بايدن ملامح الدور الأمريكي الممكن في "إدارة" الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، مستبعدا كليا القدرة على تحقيق إقامة دولة فلسطينية، وأن مطالب الرئيس محمود عباس ربما لو عاد "المسيح" لن يستطيع تحقيقها، وما يمكنه القيام به، إعادة فتح القنصلية في القدس، والعمل على تحسينات اقتصادية ودعم السلطة ماليا.

ورغم أنه لم يطبق كلمة واحدة من "وعود" الاستبدال، لكنها كشف أن الإدارة الأمريكية استبدلت الوطني السياسي بإجراءات أخرى، في رسالة أن جوهر الصراع لم يعد كما كان قائم بين دولة تحتل شعب وأرض، بل كيفية خلق السبل لـ "تعایش" سكاني ضمن واقع تفرضه دولة الكيان، على الطريقة الاستعمارية البريطانية القديمة (محمية فلسطينية) تحت الرعاية الإسرائيلية.



في 31 يناير 2023 يصل وزير خارجية الإدارة الأمريكية أنتوني بلينكن (يهودي الديانة والفكر السياسي)، الى مقر الرئيس محمود عباس في رام الله، واستباقا ربما بات من الضرورة أن تقوم "الرسمية الفلسطينية" بعرض سلسلة من الأسئلة "الساذجة"، لكنها ضرورية على القادم من واشنطن، قد تختصر كثيرا من الوقت.

الأسئلة مستندة الى الوقائع التالية:

\* عام 1967 قامت أمريكا بالتصويت لصالح قرار مجلس الأمن 242، الذي دعا الى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. ومنها الضفة والقدس وقطاع غزة... هل لا زالت أمريكا تعترف بذلك القرار.. اي أن أرض فلسطين (وفق التسمية القانونية في الأمم المتحدة) أرض محتلة.. أم أرض "مدارة" كما تراها الفاشية اليهودية المعاصرة بكل طوائفها.

\* مسلسل قرارات حول مدينة القدس بدأت بقرار 252، وجميعها تؤكد عدم حق إسرائيل القيام بأي إجراءات لتغيير الوضع القائم، وهي إجراءات باطلة... وما تلاها لاحقا من قرارات أكدت ذلك المضمون.

\* وافقت أمريكا على قرارات مجلس الأمن الراضة للاستيطان من قرار 446 عام 1979 حتى آخرها قرار رقم 2334 عام 2016، والذي أكد ما كان سابق (يدين بناء المستوطنات، وتوسيعها؛ ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية). وافقت عليه 14 دولة في مجلس الأمن وامتنعت أمريكا عن التصويت لكنها لم تستخدم حق الفيتو لعرقلته.

\* عام 1990 دعت أمريكا الى عقد مؤتمر مدريد من أجل التوصل الى سلام عام في المنطقة، يبحث عن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

\* في شهر أغسطس عام 1993، تم توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" مبدئيا في مدينة أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، أدى الى توقيع اتفاق "الاعتراف المتبادل" بينهما، وحتى ساعته لم تعلن دولة الكيان رسميا الغاء ذلك.

\* في سبتمبر عام 1993، تم التوقيع الرسمي على اتفاق "إعلان المبادئ" بين منظمة التحرير بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني وإسرائيل في حديقة البيت الأبيض، بمشاركة أمريكية وتوقيعها كشاهد مع روسيا على الوثيقة "التاريخية".

\* في سبتمبر 1995 تم توقيع الاتفاق الانتقالي في البيت الأبيض.

ولاحقاً، بدأت أمريكا في حوار مع منظمة التحرير وفتح مكتب لها في واشنطن بصفتها، وحدثت لقاءات تفاوضية أبرزها في واي ريفر 1998، ثم كمب ديفيد 2000، وبمشاركة رسمية من منظمة التحرير.

\* يونيو 2002 تقدم الرئيس الأمريكي بوش الابن بمبادرته المعروفة بـ "حل الدولتين"، وبعيدا عما بها من ضلال سياسي، وأكدت مختلف الإدارات تمسكها بذلك، بما فيها الإدارة الراهنة.. ما هو مفهوم "الدولتين".. هل هناك دولة فلسطينية أم دولة مجهولة... وما هي حدودها وطبيعتها.

\* عام 2012 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب رقم 194، بحدودها المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس المحتلة.

\* ديسمبر عام 2022 صوت الأمم المتحدة الى جانب قرار الذهاب الى العدل الدولية لتوضيح "ماهية الاحتلال".

مما سبق، هل زالت أمريكا تعترف بما أقرته سابقاً، أم أنها تخلت عنه لصالح رؤية "الحل الإسرائيلي" بمصادرة أرض فلسطين.

هل ترى أمريكا أن هناك احتلال.. ولو كان ذلك هل من حق أي شعب تحت الاحتلال مقاومة القوة القائمة بالاحتلال.

لعل الأسئلة المستنبطة من ذلك تكون أكثر قيمة لتحديد مسار النقاش مع وزير أمريكي لا يجهد "الحقيقة السياسية" لكنه يتجاهلها.

وقبل نهاية لقاء الوزير الأمريكي لبيت الرئيس عباس يقوم بتسليمه "وثيقة" حول "الإرهاب اليهودي" في الضفة والقدس.. مسميات وأفعال، وما يعرف را هنا بـ مجزرة هدم المنازل".

ومن باب "الشيء بالشيء يذكر"، سيكون مفيدا استخدام وثيقة المؤرخين اليهود التي حددت أن حكومة نتنياهو هي "خطر على وجود إسرائيل" .. وليس الشعب الفلسطيني.

ملاحظة: تصويت كنيست دولة الكيان العنصري بغالبية كبيرة لسحب حق المواطنة من كل مقاوم للاحتلال تكريس للفاشية والعنصرية.. رغم كل ما حدث أهل فلسطين يقولوا لهيك هبل "بلوها واشربوا ميتها" ويا جبل ما هزك ورقهم! تنويه خاص: إعلان كلية "بارد" في ولاية نيويورك بتدريس "الفصل العنصري في إسرائيل وفلسطين" .. خطوة تستوجب الدعم الكبير خاصة مع نمو الفاشية اليهودية المستحدثة.. بلاش بعد كم شهر يعلن ان المساق توقف من "قلة الحيلة" و "الهالة"!